جامعة السلطان قابوس
المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية

مجتمع المعرفة :
التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي .. حاضرا ومستقبلا

٢ - ٤ ديسمبر ٢٠٠٧
مسقط - سلطنة عُمان

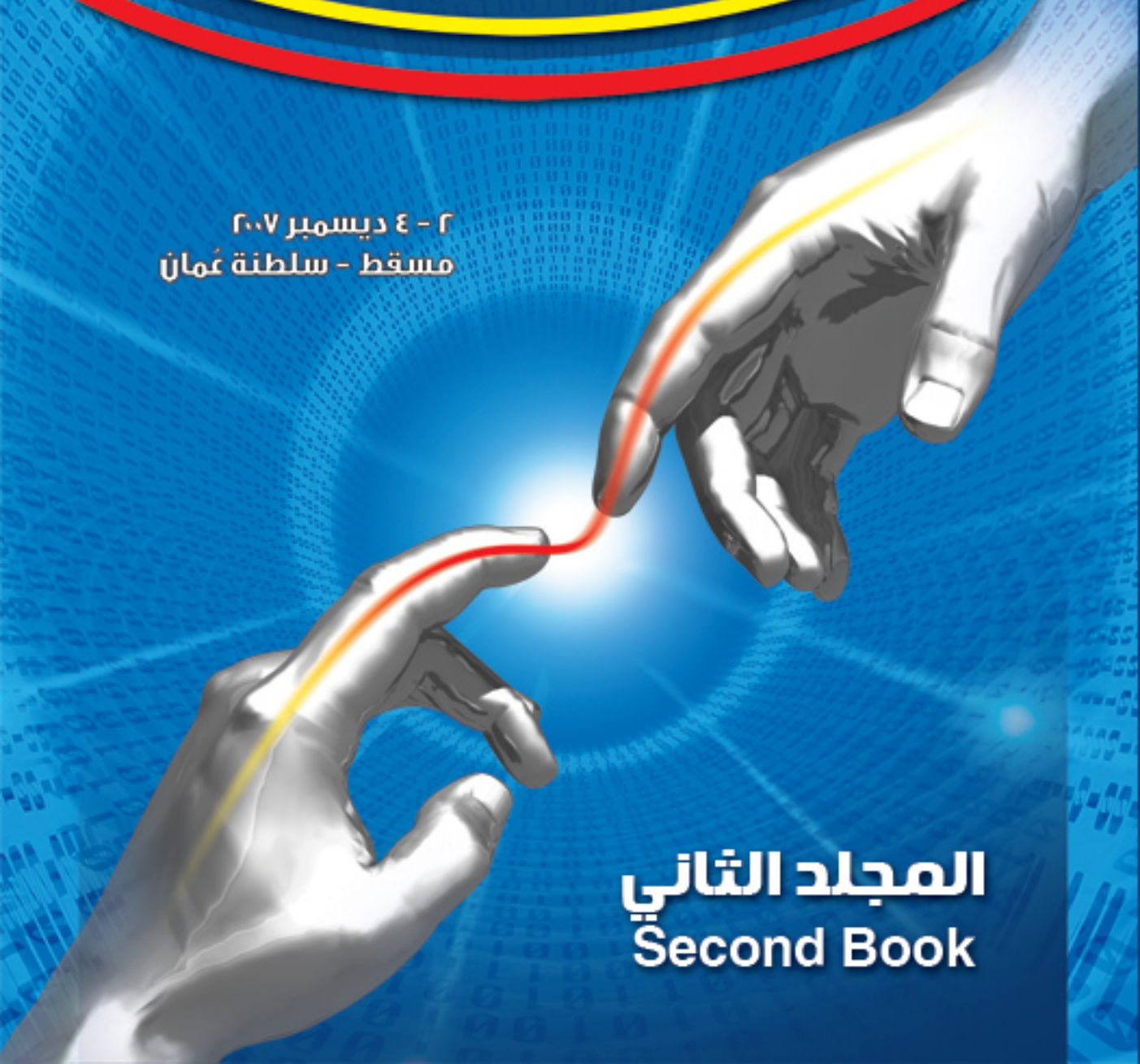

المجلد الثاني
Second Book

مشهد الفكر الفلسفي العربي المعاصر بين جدلية النهضة والحداثة ومتغير مجتمع المعرفة وتحدياته الراهنة

د. عبد اللّه محمد الفلاحي
الأستاذ المشارك - كلية الآداب - جامعة آب
الجمهورية اليمنية

المقدمة :

يعيش وعي الانسان العربي المعاصر حالة من التمزق والتناقض بين فكرين أحدهما تحرري اختياري بدأ بالتراجع والتقهقر، وفكر جبري قهري بدأ بالتزايد يوما عن يوم، وذلك بسبب استمرار أزمات الأمة ونكباتها المتتالية، والتي لم تلح بوادر التخلص منها أو توقفها في الأقل، سواء أزماتها الداخلية، أو ما تتعرض له أمتنا العربية والإسلامية من هجمات شرسة من قبل أعدائها الجدد أو التقليدين، ليس آخر المستهدف منها احتلالها ونهب ثرواتها بصورة علنية ومباشرة أو غير مباشرة وتمزيق أواصر روابطها ووحدتها الجغرافية والاجتماعية والسياسية فحسب، بل استهداف مكونات هويتها ومقومات نهضتها الحضارية، واعاقة تحولها نحو مجتمع المعرفة والتحديث المعاصر، وتهميش دورها في صناعة التقدم الإنساني المعاصر، ويراد لها أن تبقى في قبضة ذئاب أبطال الهيمنة الحضارية خارج سياق التحولات التاريخية الكبرى، ولم تخدمنا ظروف ونتائج هذه التحولات مثلما خدمت غيرنا، بل أثخنت جراحنا بسيوف التحديات الداخلية والخارجية، الأمر الذي أصاب مقومات الإستجابة الطبيعية بشلل فأعجزها عن الرد الطبيعي على وفق قانون الفعل ورد الفعل، أو التحدي والاستجابة منهجاً للنهوض والتطور – كما يعتقد آرنولد توينبي. وقد امتد هذا العجز من المقومات المادية إلى المقومات الفكرية أو المعنوية، بدأً بفشل المشاريع السياسية والإقتصادية والعسكرية، ونهاية بفشل المشاريع الثقافية والفكرية لدخولنا عالم التقدم وتحقيق النهوض الحضاري والخروج من دائرة التخلف المفروضة علينا من أنفسنا ومن غيرنا، منذ مطلع عصر النهضة العربية الحديثة، من منتصف ق ١٩م وحتى دخولنا القرن الحادي والعشرين أو الألفية الثالثة، أوعصر التحولات العالمية نحو مجتمع المعرفة. وحتى لانسهب في استطراد مشكلاتنا المتعددة في هذه الأسطر - والتي ستظهر فيما بعد - بوصفها ضمن مسوغات هذه الدراسة أو البحث، فإن دراستنا هذه تعد ضمن الجهود التي تبذل من خلال المؤتمرات والندوات العلمية

أو الفكرية التي تستهدف الوقوف على واقعنا وتشخيص مشكلاته، ووضع الحلول العقلانية لمعالجة تلك المشكلات ومواجهة تحدياته، انطلاقاً من تشخيص مظاهر مشكلة البنية الفكرية أو الفلسفية وأزماتها مروراً بالتحديات الموضوعية المجتمعية (الداخلية والخارجية) التي تواجه التحول العربي نحو مجتمع المعرفة، وصولاً إلى انعكاستها في المشهد الفكري الفلسفي العربي من حيث بنيته في نسق المعرفة والثقافة العربية الحالية، وطبيعة اهتماماته، وموقعه أخيراً في اهتمامات برامج التنمية العربية في ظل مجتمع المعرفة المعاصر، من هنا وقع الاختيار على هذا الموضوع ضمن المحاور التي تبناها المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس الموسوم (مجتمع المعرفة، التحديات الاجتماعية والثقافية واللغوية في العالم العربي حاضراً ومستقبلاً) ضمن المحور الخامس: (مجتمع المعرفة وقضايا الفلسفة والثقافة والفنون) الفقرة :(٢) (التفكير الفلسفي في ظل مجتمع المعرفة)، بهدف إخضاع مشهد الفكري والفلسفي العربي المعاصر لعملية تحليل ونقد لواقعه وأزماته وعلاقة ذلك بجملة التحديات التي تعكس نفسها عوائق على دخول الأمة عصر الحداثة وتحقيق النهضة المنشودة في ظل مجتمع المعرفة بصفة عامة، وعلى واقع الثقافة والمعرفة بصفة خاصة والمشهد الفلسفي بصورة أخص.

منهج الدراسة وحدودها :

من عنوان هذا البحث أو الدراسة - إن صحت التسمية – تحدد موضوعه، وفقراته، وحصرت القضية التي يناقشها بجدلية أزمات الفكر الفلسفي العربي المعاصر والواقع العربي الراهن (أزمة الذات والموضوع)، وتحديات التحول العربي نحو مجتمع المعرفة المعاصر، وانعكاسات هذه التحديات في المشهد الفلسفي العربي المعاصر، من جهة واقع التناول الفلسفي كمه وكيفه، ومن جهة مكانته في نسق الثقافة والمعرفة في برامج التنمية العربية في ظل مجتمع المعرفة، ومن حيث علاقة الفكر الفلسفي ورؤيته واهتمامه بالواقع العربي ومشكلاته وتحدياته، وصولاً إلى خاتمة تمثل رؤية للنهوض بمشهد الفكر الفلسفي وتحسين موقعه في نسق الثقافة والمعرفة العربية في عصر المعرفة من جهة ودوره في تحديث المجتمع والاسهام الفكري في النهوض الحضاري من جهة أخرى. مستخدمين منهج تحليل المضمون بهدف تشخيص العلاقة بين مشكلات الفكر والواقع العربي وتحدياته، فضلاً عن المنهج التاريخي الذي حصر تشخيص المشهد الفلسفي العربي بثلاثة عقود= (من منتصف الثمانينات وحتى ٢٠٠٥م تقريبا، كما استخدمنا المنهج المقارن، لبيان أوجه التشابه والاختلاف بين طروحات ومشاريع عدد من المؤتمرات العامة، والبحوث والكتابات الفكرية والفلسفية الفردية المختلفة، تجاه جملة القضايا المطروحة للتناول والمناقشة، وحصرت تقريبا في جيل القرن العشرين من المفكرين والفلاسفة. وأما المنهج النقدي فقد تبين من خلال عرض نقد الفكر الفلسفي نفسه ونقد غيره له ، فهو وسيلتنا للتقويم والحكم على ما عرضناه من آراء قد لانخفي وجهة نظرنا نحوها إتفاقاً واختلافاً .

مصطلحات الدراسة :

يقصد بالمشهد الفلسفي العربي المعاصر: واقع النشاط في مجال وحقل المعرفة الفلسفية في الوطن العربي تدريساً وتأليفاً وبحثاً وندوات ومؤتمرات علمية قطرية أو إقليمية أو قومية أو دولية خلال قرن من الزمن أو أقل وحدد هنا بثلاثة عقود من القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين. كما يقصد بالفكر الفلسفي، جملةما أنتجه مفكرينا من كتابات ومؤلفات تتصل بالعلم والمعرفة وقضايا الفكر

والثقافة، وما يتعلق بهموم الأمة وقضاياها ومشكلاتها وتحدياتها عامة، وما أنتجهُ فلاسفتنا أوالمتخصصين والمشتغلين بالفلسفة في العالم العربي والإسلامي بصدد هذه القضايا بصفة خاصة خلال هذه المدة. ويقصد بالأزمة: انقطاع وانفصال عن حالة سوية، أو مألوفة، أو مستمرة من شأنه أن يجلب اضطراباً وألماً، والخروج عن المألوف، قد تجلب الاضطراب والقلق، لكنه في معظم الأحيان في أزمة العقل دليل على حيويته وفاعليته ونشاطه، وصحة العقل في تغيره وانتقاله على الدوام إلى مواقع جديدة، وإذا استمرت ولم تمثل حافز للإستجابة الإيجابية فإنهاسلبية، وتمثل ارتداداً لا تقدماً، أما إذا اهتدت إلى وسيلة تعين العقل على تجاوز ذاته فهي إيجابية. وفي كلتا الحالتين تكون أزمة العقل أوالفكر أو الواقع في عصر أو في مجتمع معين مظهراً من مظاهر مرض هذا العصر أو المجتمع. كما يقصد بالتحديات: جملة العوائق الذاتية والموضوعية للتقدم والنهوض الحضاري بالمجتمع، بدأ بتحديات البنية المجتمعية، والحضارية والفكرية والثقافية، مرورا بالعلاقة بين الذات والآخر، وصولاً إلى آخر المشكلات المعاصرة، وهي العولمة بأشكالها وصورها المختلفة، وأساليبها السلمية أو العسكرية وما يتصل بها، من انعكاسات سلبية أو إيجابية على واقع أمتنا على المستوى الفردي أو الاجتماعي، القطري أو القومي. أما مجتمع المعرفة: فيقصد به النظام الاجتماعي الذي يقوم على إمكانية إنتاج المعرفة، ونشرها، ومن ثم توظيفها للإفادة منها في المجالات الحياتية كافة، في حين أن المعرفة تتكون من كل البيانات والمعلومات والارشادات والأفكار أو مجمل البنى والنظم الرمزية التي يحملها الانسان أو يملكها المجتمع في سياقها الدلالي والتاريخي، وتستهدف تنظيم الحياة البشرية، وتوجيهها في المجالات كافة، عبر التعليم الرسمي أو الخبرة المستفادة من الممارسة العملية والحياتية، والتعلم الذاتي منظورا إليها بوصفها عملية ممتدة من الماضي الحضاري مستوعبة متغيرات الحاضر، مستشرفة المستقبل بمقدرة عالية. (تقرير التنمية الانسانية، ٢٠٠٣: ٣٦-٤٢)

١- جدلية أزمات الفكر الفلسفي والواقع العربي الراهن:

إن المعطيات التي تشير إلى أزمة الفكر الفلسفي العربي المعاصر والتي تعبر عن أزمة المجتمع العربي هي معطيات مهمة ومعقدة، تتضارب فيها الاتجاهات والمنطلقات حسب المرجعيات النظرية والخلفيات الأيديولوجية، وقد تجلت مسؤولية الفكر الفلسفي العربي المعاصر في تشخيص هذه المعطيات، وما نجم عنها من أزمات متعددة الوجوه والأشكال والصور أو المظاهر، وصولاً إلى وضع التصورات الممكنة لتجاوز هذه الأزمات، متجاوزاً بذلك الخلفيات، والأنماط النظرية الجاهزة لتشريع الواقع، وقراءته في بعديه المكاني والزماني، حتى يظهر بقناعات جديدة تهيئ الطريق للبديل المنشود للمشروع الثقافي أو الفكر التحديثي الذي يصالحنا مع هويتنا وتراثنا من جهة، ومع الثورة الحداثوية المعاصرة من جهة أخرى. (طالب، ١٩٩١: ٧٠)

وعود على بدء، فإن الأزمة التي تعيشها الثقافة العربية عموماً والفكر الفلسفي خصوصاً، هي أزمة الخروج من عجلة التاريخ، وهي أزمة اللانظام في التطور التاريخي، وهي أزمة مفهوم الأمة، أزمة الانفصام !! مابين ذاكرة كينونة عربية إسلامية تفرض نفسها بإلحاح عبر تواصل التراث بمكونات، والمجتمع بتشكيلاته – وأزمة واقع دولة حديثة بدون شروط الحداثة، دولة فقدت صلتها بالماضي والمستقبل، وغير قادرة على الرجوع إلى الماضي إلى مفهوم الأمة، ولا إلى المستقبل، لعجزها عن تحقيق شرط الحداثة، شروط مجتمع المعرفة. وهكذا أصبح الفكر أو الثقافة منقطعة عن شرطها التاريخي، وإذا أصبح الواقع غير قادر على إنتاج ثقافته، تحرك السياسي بدون قاعدة لثقافة المواجهة. فالثقافة أصبحت في عالمنا ليست عملاً إبداعياً ثورياً،

بل ملحقاً بواقع مشوه وعملاً تبريرياً، يقوم به المثقف بأحد وجوهه، فعجزت الدولة في تحقيق شروط الدولة الأمة الأساس، وعجزت كوحدة سياسية في تجاوز عتبة الثورة الصناعية الأولى التي أنتجت الأمة، وإزاء فشلها بالنهوض باقتصادها وغرقها في الديون الخارجية، بقيت البنى الاجتماعية منحسرة، في أزمة ماضي وحاضر لا يوفر البديل، ولايحقق شروط ومكونات مجتمع المعرفة الذي وصل إليه العالم المعاصر. (حجازي، ١٩٩١: ٥٥-٥٦)

- ومن شواهد هذه الأزمة: عدم تمكن الثقافة والفكر الفلسفي العربي من الإجابة على ما لا حصر له من المعضلات وبخاصة معضلة الثقافة والفكر الوافد من العالم المتقدم، بسبب تذمر المثقف أو المفكر من غياب مقومات الدولة الحديثة وعوامل نهوضها، مثل: الحرية والديمقراطية، وحقوق الإنسان، ورجوع العقل الجماهيري على نحو متزايد نحو اللاعقلانية (ذات اليافطة الإسلامية أو القبلية الموغلة في البدوية المتخلفة) ورفض الدنيوية، وعدم تمكنه من توجيه الدولة نحو التحديث والإبقاء على البنى المجتمعية القديمة على حالها ونحن نلج القرن الواحد والعشرين من هذه البوابة.

- ومن شواهدها أيضاً، عجز الفكر الفلسفي والسياسي القومي وغير القومي عن تحريك الواقع العربي، (رسمياً وشعبياً)، من نحو: عدم التفريط بالقضية الفلسطينية والكرامة العربية، والوقوف بحيرة أمام تراجع الأمة في الدفاع عن وجودها، والصمود في مواجهة تحديات الآخر وطغيانه على أرضنا وحريتنا واستقلالنا، فضلاً عن فشل الدولة في التحديث. ولم يكن أمام المفكر أو المثقف من متطلبات الإبداع والتغيير، بعد أن مارست الدولة كل وظائفها، واختزلت دور المفكر والمثقف بالدفاع عنها، وتبرير سياستها، أو اغترابه عن واقعه، بالتقوقع على نفسه عندما لا يجد مهرباً آخر، أو الهجرة بحثاً عن العزة والكرامة المفقودة.

- كذلك بلغت الأزمة ذروتها، في استمرار تدهور القضية الفلسطينية وازدياد التآمر عليها إقليمياً ودولياً، وامتداد ذلك إلى ما خلفه تحالف العدوان الأنجلو أمريكي الأوربي والإقليمي والعربي على العراق١٩٩١م، وتواصل فقدان الثقة في العلاقات العربية – العربية، التي توالى تفاقمها إلى الحد الذي ساعد على ضرب وغزو واحتلال أكبر قطر عربي مرة أخرى في بداية السنة الثالثة من العقد الأول من القرن الواحد والعشرين (مارس ٢٠٠٣م). وظلت هذه القضية (الأزمة) صرخة مدوية في ضمير الأمة، وتحديات كبرى لتاريخنا العربي المعاصر – تاريخ الأمة المفقودة التي تصارع من أجل ولادة جديدة لهذا التاريخ والذي يشهد المزيد من الأزمات والنزاعات والتمزق والتشتت، والمزيد من التبعية للمستعمر الأجنبي، وغياب أدنى مقومات التوحد والتضامن على وجودها في مكونات الأرض والتاريخ – والثقافة والوجدان العربي، حتى وصلت إلى تمزق وتناحر أبناء البيت الفلسطيني الواحد (عام ٢٠٠٧م) فوجد المفكر العربي نفسهُ عاجز وأخرس لدرجة اليأس والإحباط فشغل نفسه بقضايا هامشية ليست حتى في إطار قضايا العلم والمعرفة والفلسفة المعاصرة، أو لجأ إلى الصمت أو انكفأ احتجاجاً على ما يحدث في أحسن الأحوال. (حجازي، ١٩٩١: ٥٦-٥٩ بتصرف)

- ومن صور الأزمة وشواهدها: الشرعية الأيديولوجية للسلطة: ذلك أن الأيديولوجيا، وهي من صناعة الفكر والفلسفة والثقافة، تستخدم لتبرير شرعية النظم القائمة، أو لتحقيق مصالح فئات مهيمنة، كما وتلازمها شرعية تحرس تجسيداتها وسيطرتها، فلا يطاولها إصلاح، ولا يدنو من قدسيتها رفض، ولكن هذا كان لا بد أن يسقط، إذا فهمنا الأيديولوجيا كنتاج الإنسان للإنسان، وهي ليست نتاج نخبة المفكرين لحصر المثقفين، وليست أداة تظليل أو نتاج وعي مضلل، من هنا فلكل إنسان أيديولوجيته، وأن الأيديولوجيا المنهجية هي

المهيمنة في المجتمع. وقد كانت أيديولوجية دينية، ثم تطورت لتصبح ليبرالية، ثم أيديولوجية اشتراكية، تناهض الليبرالية، ثم عولمية تناهض المذهبية الكبرى في الفكر والثقافة والفلسفة - وبحسب تعريف السلطة - بوصفها قوة أوقدرة، تتوزع بين الأفراد والفئات، وتحققها بإرادات متعددة، فإن الأيديولوجيا إحدى وسائل السلطة، أو عامل من عواملها، والتي لها قوة مجتمعية، مؤثرة في جميع البنى الاجتماعية، والقدرة على تغيير الواقع، لكن التغير في الأيديولوجيا سيقوم مقام التغيير في الواقع المجتمعي = (الاقتصادي - السياسي)، أو أداة تنفيذ أهداف السلطة أي كانت. والسائد في علاقة الأيديولوجيا بالسلطة في الواقع العربي هو سيطرة الأيديولوجية على الأجهزة السلطوية، في حين أن المطلوب: إقامة سياسة للأيديولوجيا في المجتمع المدني، بهدف تحقيق حريته، وصولاً إلى اضمحلال سلطة الدولة على الأيديولوجيا، وبخاصة الثقافية. (الهنا، ١٩٩٨: ١٣، ١٩، ٢٦)

- ومن شواهدها: أن أزمة الفكر العربي، مبررة بالأزمة السياسية التي يعيشها العالم العربي. فهذا (غرامشي)، يرى أن خلق ثقافة جديدة في ظل مجتمع المعرفة، لا يعني الاقتصار على الاكتشافات الفردية الأصيلة، بل البحث النقدي للحقائق المكتشفة، أي حتى تصبح حقائق علمية، وتحويلها إلى قاعدة اجتماعية للأعمال الحيوية وعنصر تنسيق ونظام فكري وأخلاقي، وأن يستطيع جمهور من الناس التفكير بانسجام وحدوي في الواقع الحاضر، وهوحدث فلسفي أكثر أهمية وأصالة من عثور عبقرية فلسفية على حقيقة جديدة تبقى ملكاً لمجموعة صغيرة مثقفة. (غرامشي، ١٩٧٥: ٢٠٦)

- ويرى (د. عبد الله العروي): أن المفكر العربي عامة يعيش أزمة، ولكنها من نوع الأزمة الذاتية، إلاَ أنها – أيضاً - تدل على شعور الأمة بضرورة النهضة من سكونها، وللمجتمع القدرة على أن يخفف من الأزمة الاجتماعية بدراسة أسبابها، وإظهار سبل الخروج منها، وإما أن يصفها بأنها أزمة ذاتية تهمه وهو يلهي بها ذهنه، وأذهان قارئيه، فيعجز عن توظيفها، أو الخروج منها.

- وبعبارة (ناجي علو ش) أن المثقف يملك قدراً من الإمكانيات الفكرية ما تؤهله للنظرة الشمولية، وقدراً من الالتزام الفكري والسياسي ما يجعله قادراً على الخروج من أزمته الحقيقية أو الوهمية. (العروى، ب ت: ١٧٢)

- ومن شواهد الأزمة: (التصادم والتناقض بين دور المفكر ودورالسلطة). فقد رأت (د . نهى حجازي): أن ما يقرر مدى فاعلية المفكر في المجتمع هو النظام السياسي المهيمن، وطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة، لكن الأنظمة العربية الراهنة، قدمت نفسها على أنها غنية عن دور المثقف أو المفكر، بل أنها ليست بحاجة إلى مثقف مبدع يعمل على تغيير المفاهيم، والبنى المختلفة، بل أنها تكرس القائم - حتى وهي تدعي العمل من أجل التقدم والتطور، ولا تختلف عن الأصولية التي تحاربها من حيث أنهما يعملان على تكريس ما هو قائم. فالسلطة عندما توطد بنيانها، تعمل بشراسة ضد أي تغيير، وتحتاج إلى مثقفين سياسيين، يروجون لسياستها، وتقلصت فرق المثقفين بين الموالين والاعتذاريين والنقديين ،والتبرريين والرافضين والمعارضين بتحفظ، إلى مواليين وتبرريين أوصامتين. (حجازي، ١٩٨٩: ٢٨٢-٢٨٣)

- ويرى (د . هشام جعيط): أن العلاقة بين المثقف أو المفكر والسلطة تتسم بطابع الازدواجية إلى حد كبير، ومبنية على كثير من المركبات أحياناً، والتمويه أحياناً أخرى. فهم في كثير من الأحيان يدينون الأنظمة القائمة، باسم قيم حقيقية، مثل: الديمقراطية، وغياب الديمقراطية، وباسم الشعور القومي، ويقدح الكثير منهم في الندوات، بالحكومات والنظم، ولكن من جهة أخرى فبعضهم مبهور بالسلطة إلى حد الهوس، وهو

جزء من الهوس الاجتماعي، فمن جهة، للبعض اعتباره في السلطة، ويحلوا له أن يعلب دوراً سياسياً، ومن جهة، يندد بالسلطة ويشجبها، لكن مع وجودها في ضميره.

ولما كانت السلطة السياسية هي المهيمنة على الساحة، وتأخذ تقريباً كل الفعاليات والمجد، وتستحوذ على كل شيء، وتضيق المجال على المثقف – المفكر، حتى لا يكاد يأمن على نفسه، من هنا خلقت هذه الحالة، أي حالة المقاومة منه للاستسلام، ويستمر بالالتزام بالقيم الفكرية والروحية في المجتمع فيصطدم بغلبة السياسة والسلطة، ويهمش إلى حد الشعور بأنه يصارع المجتمع نفسه.

- ويرى (د . هشام) أن هذه العلاقة تتباين بحسب طبيعة المجيب عن السؤال وموقعه، وليس بحسب الإشكالية ذاتها. فالمثقف (وهو المواطن العادي) له اهتمامات معرفية أو فكرية يستطيع أن يصوغ من خلالها موقفه: فالبعض يراها ندية: أو مواجهة للسلطة،- أو يجب أن تكون كذلك -، فحيث لا توجد معارضة، لا توجد ثقافة، = مواقف ثقافية، مع أو ضد السلطة. والبعض يراها (براجماتية): حيث يستطيع المثقف أن يكون وجوده (إجبارياً) في السلطة، ولكن يبقى مثقفاً يثبت وجوده الثقافي والفكري في مناخ ساهم هو في صنعه أو في إبرازه. وهناك من يراها متباينة: (سلباً وإيجاباً)، حيث أن هناك مثقفون: ضمن أناس لهم اختيارات مختلفة، فهم موجودون في الضفة الأخرى من مواجهة السلطة، أو هم فيها، ولكن القضية تصبح في النهاية حرية للثقافة. والأهم كذلك هو في حرية الفكر وحرية الثقافة، بوصفها العامل الذي يسمح بتحديد الموقع، وفي ذات الوقت تسمح بوعي تلك المواقع. (جعيط، ١٩٨٨: ١٧٣، ١٨٢)

- ويصف د. الأطرش العلاقة بين المثقف والسلطة، بالمعضلة المزمنة في التراث السياسي العربي، وأن محاولة البعض حلها بطرق عدة، مثل الدعوة إلى الثورة في البداية، ثم تبني الفكر الانقلابي، ومساندة العسكر في تدمير الحكم المدني، ثم أخيراً الدعوة إلى تجسيد الفجوة بين المثقف والأمير قد باءت كلها بالفشل، فضلاً عن غياب المنهج العلمي الإمبريقي، أو الدراسة الميدانية، وعدم القدرة على تعبئة الشعب العربي عبر دعم مؤسسات المجتمع المدني المكونة من الأطياف المختلفة بكل مظاهرها المتخلفة، وضعف إمكانياتنا في مواجهة أوضاعنا الحقيقية وظروف معيشتنا، وعلاقتنا بالآخرين بأحاسيس واعية. (النقيب، ٢٠٠٠: ٤٤٨-٤٤٩)

٢- تحديات التحول العربي نحو مجتمع المعرفة المعاصر :

أولاً : التحديـات الداخليـة:

- التحديـات الاقتصاديـة:

رغم ما يبدو من تباين نسبي في اقتصاديات أقطار الوطن العربي، إلا أنه بالنظر إليه ككتلة اقتصادية واحدة في مواجهة الكتل الاقتصادية العالمية – يبدو متراجعاً إلى الحد الذي جعله عاجزاً عن إشباع الحاجات الأساسية للإنسان العربي، بعد أن كان قد شهد تحسناً ملحوظاً مع نهاية الثمانينات إلى نحو ٨٠٪ من مستواه في روسيا، وأمريكا الشمالية، تراجعت نسبة المشاركة في قوة العمل، بعد أن حاولت الوصول إلى نسبة ٦٠٪. هذه الانتكاسة تدعو إلى اليأس، وأن حالة الخروج بالوطن العربي كوحدة تاريخية حضارية، كما حاول أن يرسخها الفكر القومي الوحدوي في وجدان الإنسان العربي منذ عشرينات القرن الماضي، وهذه الأزمة سببها غياب نظرة مستقبلية طويلة الأجل تستهدف غايات عربية موحدة. (سعد الدين، ١٩٨٥: ٢٤-٢٦، ٦١)

ويؤشر الاقتصاديون بعضاً من مظاهر التراجع والتخلف الاقتصادي بـ :

أ) تراكم التخلف وقصور التنمية. فنسبة العمل كما تؤشر ها إحصائيات نهائية الثمانينات، لم تتجاوز ٢٦,٥٪، بسبب التركيب العمري، وضعف مساهمة المرأة، وضعف سلم المهارات الفنية والقصور النسبي في الحلقات الأعلى للإعداد النظري والعملي، وتركز العمالة في الزراعة والتجارة الداخلية، وتخلف الأوضاع الصحية، وانخفاض الأجور العملية للعمالة. فضلاً عن قلة المياه، وضعف الصناعات التحويلية، واختناقات في البنى الأساسية، واختلال توازن التنمية العربية، والأثر السلبي للإنفاق العسكري، والتوسع الحضري، وتكدس السكان في المدن، وضعف مردودات الهجرات وبخاصة الخارجية.

ب) ضعف مصادر الموارد المادية، وارتفاع كلفة إنتاجها: (الطاقة – النفط – المعادن)، وسوء استغلالها، وضعف مر دوداتها، مقارنة بتزايد الطلب عليها، داخلياً وخارجيا، بخلاف الحال مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، وعدم قدرة الزراعة على دعم الصناعات التحويلية، لقلة المياه، وزيادة التصحر، ومن ثم انخفاض نسبة المحاصيل. (سعد الدين، ١٩٨٥: ١٣٧، ١٤١)

ج) فشل بناء اقتصاد مستقل، بعد الحصول على الاستقلال السياسي النسبي. لأن الخطط التي رسمت (مع تحدياتها) في معظم أحوالها، لم تكن ذات توجهات تنموية حقيقية، بل كانت تجميع لبرامج متباينة، ركزت على النواحي الصناعية، واعتماد مبدأي الربح والخسارة أساسين لفلسفة الاقتصاد العربي. تلك الفلسفة التي أوجدتها ظروف مختلفة على الدول الفقيرة تجلت بالديون الثقيلة، وخراب بنيتها الأساسية (إنتاجية وخدمية) واتساع رقعة المناطق الحضرية، والهجرة العشوائية والتقليدية للعمالة إلى المدن، ويأس الحكومات من إصلاح تدهور الخدمات إلى حد إهمالها كلياً. (عوض، ١٩٨٥: ٩-١٢)

د) تدهور أحوال السكان: [قوى عاملة – التوظيف – التنمية الإنتاجية]. وقد تأثر الوضع السكاني بالوضع الاقتصادي، الذي هو بدوره تأثر بالمتغيرات الثقافية والعلمية في البلدان الصناعية، من خلال ضعف أهمية العمالة، ومن ثم رخصها كعامل في الإنتاج، وإسقاط العديد من الوظائف الإنتاجية، بفعل الآلة، واشتداد المنافسة، والهجرات واستثمار الدول لهجرة العقول العربية وحرمان دولهم من خبراتهم. فضلاً عن الزيادة السكانية غير المعقولة في الأقطار العربية والتي لم تقابل بزيادة إنتاجيه، الأمر الذي أدى إلى تدني مستوى دخل الفرد وزيادة البطالة، لعدم توافر فرص جديدة في العمل. (زحلان، ٢٠٠٠: ١٤-٢٨)

هـ) ضعف العلاقات الاقتصادية العربية: (زراعية – تجارية – صناعية)، طوال القرن الماضي ومطلع القرن الحالي)، فقد وصلت من الضعف إلى الحد الذي يلغي أن يكون مشروعاً، أو حتى التفكير به في المستقبل بين الدول العربية من خلال المدخل الاقتصادي. فكل تلك المشاريع القائمة باهتة لا تنطلق من المشروع التوحيدي، بل من آفاق قطرية أو جغرافية أو اقتصادية ضيقة، كما أن مجمل الدعوات التي تنصب على إقامة المشاريع الاقتصادية الكبرى في العالم العربية – أسوة بأوربا - لم تلق آذاناً صاغية، لا من النظام السياسي العربي ، ولا من الجامعة العربية، ولا من رجال الاقتصاد والمال العرب بصفة خاصة، الأمر الذي أضعف القدرة العربية على المواجهة، وغيابها على المسرح الإقليمي، والدولي، لغياب أبسط صور الوحدة العربية، وهي السوق العربية المشتركة، التي لم تر النور إلى اللحظة، بوصفها أبسط صيغ القرار العربي في حل مشكلاتها المتواصلة. (الجابري: ١٦١)

و) الاستهلاك المتزايد للطاقة، والبيئة والمزيد من الخدمات، والتلوث البيئي. وهو نتاج لتمركز الخدمات في المناطق الحضرية، السياسية والاجتماعية، الأمر الذي يزيد من تمركز السكان فيها بسبب الهجرة من الريف، والذي نتج عنه – كذلك - انخفاض الفائض الغذائي المنتج في الريف، واعتماد سكان الحضر على الغذاء المستورد، فتضطر الحكومات إلى الاستدانة والقروض، وتتعرض لضغوط البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، من أجل رفع الدعم الغذائي الذي يستفيد منه السكان، واتخاذ سياسات سعرية زراعية، تنشط إنتاج الغذاء المحلي، ولكن لا تتحقق الجدوى منها، لاصطدامها بمشكلات الزراعة الداخلية. ويعد الدين الخارجي مصدراً من مصادر الخطر على الأمن الغذائي، لأن زيادة النقص في الغذاء، يزيد من تخفيض الدول نسبة الواردات بسبب المديونية، وما يترتب عليها من أرباح، وبالمقابل فشل هذه الدول في دعم مشاريع الريف للسيطرة على نمو المدن وتوفير فرص العمل فيه. (لستر، ١٩٩٠: ٢٢٦، ٢٣١)

ز) التنمية البطيئة في الوطن العربي: فقد أشرت الدراسات الاقتصادية طبيعة التنمية العربية المتباطئة خلال الفترة: (١٩٩١م – ١٩٩٦م)، في نسبة النمو الاقتصادي العربي، وتفاقم سوء التوزيع في الثروات والدخول، والمتمثلة ببيع جزءٍ كبير من القطاع العام، وتحرير القطاع الخاص من قيوده، تحت شعار: (الخصخصة)، والذي أدى إلى استفحال البطالة، والإخفاق في إشباع الحاجات الأساسية لغالبية الناس، وارتفاع نسبة الفقر، والتبعية الاقتصادية والغذائية والأمنية في حقل المياه، وتعاظم الأنشطة الرأسمالية في السوق الاقتصادية والاجتماعية العربية والتي تعني: - المزيد من الخصخصة – وحرية الأسواق الداخلية – ونشر وتعميق ثقافة السوق وقيمه. كما يشخص تقرير التنمية الانسانية العربية واقع البنية الاقتصادية: من حيث نمط الانتاج: - الاعتماد على استنضاب المواد الخام، وتركز ه في الأنشطة الأولية، وغلبة المشروعات الصغيرة والصغرى، وندرة الشركات المتوسطة، وضعف المنافسة. ومن حيث النمو والانتاجية وتوزيع الدخول: فالنمو الاقتصادي، رغم دعوى غنى العرب فإن حجم الناتج العربي في نهاية ق٢٠م (٦٠٤مليار دولار) يتعدى بالكاد ناتج أسبانيا (٥٥٩مليار دولار) ولا يصل إلى ناتج إيطاليا (١٠٧٤مليار دولار حسب الأمم المتحدة ٢٠٠٢). أما الانتاجية (للعامل) فيمثل انخفاضها تحد أساسي في مضمار النمو والتنمية فهي سالبة منذ الثمانينات وبدرجة ضخمة ومتزايدة في بلدان النفط بحسب البنك الدولي، ومعدلها القومي يقل عن الهند أو كوريا (٥،٦٪) واستمرار معدلات الفقر في تزايد من التسعينات بين ٨٠-٢١٪ من سكان الوطن العربي موزعة بين أعلى وأدنى. (الاطرش، ٢٠٠٠: ٤٣٠-٤٣٣)

- التحديات السياسية :

لم يؤد غياب العقلانية والديمقراطية إلى الهزائم السياسية أمام الآخر فحسب، بل أدى –كذلك – إلى قصورنا الاجتماعي، وإلى هزائمنا التنموية داخل مجتمعاتنا العربية ذاتها. وفي الواقع أن الهزيمة أمام الآخر ليست سوى التجلي الخارجي للهزيمة مع الذات. لذا فالهزائم السياسية ليست سياسية محضة، بل أن السياسي منها ليس سوى المصفاة التي يتجمع فيها عناصر بنية اجتماعية فكرية كاملة، وسياق تاريخي حضاري كامل يختصر مرحلة برمتها. ورغم وجود بعض التجارب الديمقراطية العربية، إلا أن واقع الحال يظهر أن الديمقراطية ليست سائدة، بل نادرة، وغير راسخة من جهة، وأنها شكلية وهامشية من جهة أخرى، والعلاقة وثيقة بين الديمقراطية والعقلانية، فلا عقل متنور في ظل الاستبداد، وإجهاض الديمقراطية، يعني إجهاض التنوير والعقلانية، ولا يشجع السياق السياسي العربي الحالي على اكتساب المعرفة، بسبب العلاقة

بين الأنظمة السياسية والنخب المثقفة، وضعف تنميط بنى المعرفة ونشرها، وعدم استقلال السياسي عن المعرفي وعدم انتظام البناء القانوني لاكتساب المعرفة أو نشرها، وتراجع فاعلية مؤسسة القضاء، وغياب الحماية القانونية لحرية الفكر والنشر، وقمع الحريات بمقتضى المعركة والظرف الاستثنائي الدائم. (تقرير التنمية الإنسانية، ٢٠٠٣: ١٤٥-١٥٤) وقد حلل الفكر الفلسفي العربي أزماتنا السياسية إلى الجوانب الآتية:

أ) أن الأنظمة العربية لا تهرع إلى الديمقراطية، إلا مدفوعة بزلزال الآخرين، وليس بوصفها ضرورة داخلية لذاتنا. فهي تلجأ إلى ممارسة الديمقراطية عبر أشكال معينة، خوفاً من انتقادات الدول الغربية والمنظمات الدولية لهذه الأنظمة والحكومات، وإذا مارستها، تعدها منة تمنحها للمواطنين، ثم تنزل أنصارها وجنودها ومرتزقتها لانتزاعها والاستئثار بها عنوة، وعلى مرأى ومسمع من الجميع، بمن فيهم المنظمات الدولية والقوى العالمية، وبخاصة إذا لم تعارض مصالحها. وتتحجج عند التلكؤ بممارستها، بالخصوصية والظروف الخاصة بأقطارها، ولا تتردد باتهام الدعوات الداخلية والخارجية بالخيانة والعمالة، والتآمر على الوطن والأمة، والهوية بحق أو بباطل. ولا تعلم أن الديمقراطية سمات السياسة المعاصرة، ولا تعلم - كذلك -أو تعلم وتتجاهل جذور الديمقراطية في تراثنا العربي الإسلامي (التاريخي - الفكري – السياسي)، حتى صار الاستبداد والإلغاء والتهميش، - ليس سمة السياسة العربية فحسب - ، بل سمة كافة أفعالنا الاجتماعية والثقافية، بل وفي كل صور علاقتنا ببعضنا، وصارت الديمقراطية والعقلانية الإنسانية، امتحان طويل يصعب علينا إجابته، وسؤال مستمر يؤرق كل دعوات النهوض والتحرر العربية، يستشرف الإجابة عليه. (تقرير التنمية الإنسانية، ٢٠٠٣: ١٣٣-١٣٦)

ب) استمرار الانقسام والتفرقة والتجزئة، وانعدام الاستقلال. ففي واقعنا العربي يسيطر على عقول الناس حكاماً ومحكومين، فكر التجزئة والانقسام، طبقاً للموقع الاجتماعي، والتوجه الأيديولوجي والسياسي لكل نظام سياسي عربي. وجوهر المشكلة!! أن الاستقلال كل لا يتجزأ. فالاستقلال الاقتصادي والسياسي، لا يمكن أن ينفصلان عن النظم الأخرى: (تربوية – إعلامية – ثقافية – فكرية .. الخ) إذا لا يمكن إنجاز المطالب والآمال في ظل نظم سياسية، تأتي مواقفها انعكاساً لمواقف القوى الخارجية، بصدد قضايا تهم الدول المتخلفة، ومنها عالمنا العربي. (المحمودي: ٣٣٦)

ج) الحدود والعلاقات السياسية العربية: فالعلاقة السياسية بين النظم والحكومات العربية - وليس الجماهير العربية -، هي علاقة غامضة ومتوترة، بل وتآمرية في أغلب الأحيان على بعضهم البعض، ومسألة : (العراق – الكويت) ، وتناقض العلاقات العربية بإزائها خير مثال. وهي في أحسن الأحوال أقل متانة حتى من علاقة هذه الدول مع الدول الأخرى،- رغم وجود الجامعة العربية -، وهذه العلاقة المتينة مع الدول الأخرى تستخدم في كثير من الأحوال في ضرب العلاقات العربية – العربية، والتآمر عليها. فضلاً عن مشكلة الحدود التي ظلت - وما تزال- تمثل قنبلة موقوتة، انفجرت وتنفجر من حين لآخر، جعلت الأغلب يفضل السكوت عنها، تحاشياً لمزيد من ضرب العلاقات السياسية العربية، وحتى ضرب العلاقات الاجتماعية أيضاً وهذا جعل منهم -كذلك - وحتى الجامعة لا تصدع برأي، ولا توجه نصيحة، ولا تلوم أحد على تصرفه، فضلاً عن نقده. (الجابري: ١٦١)

د) زيادة العنف والتطرف والتجزئة داخل العقول الاجتماعية والفكرية العربية في الوطن العربي:
عنف بمقابل عنف. عنف السلطة والمعارضة، عنف بين الأقليات الدينية والعرقية، وحتى المذهبية – تجزئة مستمرة، بين عرب وبربر، وعرب وأكراد، وسنة وشيعة، ومسلمين وأقباط، ومسلمين ومسيحيين، وشمال

وجنوب، عرب وآسيويين، وطنيين ومهاجرين، علمانيين وسلفيين .. إلى آخر قائمة التجزئة الثنائية أو الثلاثية في الجسم العربي. (حنفي، ١٩٩٩: ٣٣)

هـ) تحول الدولة من موقع التفوق على المجتمع إلى موقع القيادة نحو التخلف:

ومن مظاهر هذه القيادة استخدام القوى القبلية العشائرية والدينية في السياسة، والعودة إلى المفهوم الاستتباعي للحكم، تمثل نموذجه في رعاية الحركات الدينية - بحسن نية، أو بسوء نية - من قبل أنظمة عربية، مثل: (الجزائر – السودان – مصر – اليمن). وتتصدر السعودية القائمة من الراعيين والمصدرين لفكر هذه الجماعات، ظناً منها تسويق المشكلات خارج حدودها، ووقاية الداخل منها. فضلاً عن دول أخرى من خارج الوطن العربي، مثل: (إيران ، باكستان ، أفغانستان) والميل المتزايد نحو استخدام الخطاب الإسلامي أسوة بالخطاب القومي، بوصفه مضمون له، إلى أن تحولت هذه الرعاية إلى عبء ومشكلة على كثير من هذه الدول، مطلوب منها دولياً محاربتها ومواجهتها، على أنها إرهاب، وبخاصة بعد أحداث: (١١سبتمبر٢٠٠١م). (العظمة: ٢٦٨)

و) ضعف الثقافة السياسية وافتقارها لمقوماتها: ذلك أن الثقافة السياسية على صعيد الجماهير والتنمية في الوطن العربي، تفتقر إلى العناصر اللازمة للتوظيف الديمقراطي الفعال، بسبب التشوهات التي تكتنف الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والتربوي، رغم أنها لا تبرر الإحجام عن التطبيق الديمقراطي، بوصفه ضرورة لإيجاد ثقافة مدنية، سيما وأن المشاركة ضلع أساسي في أي جهد تنموي عربي، وضمان لتحرير النسق الفكري والثقافي والتربوي من المفاهيم والميول الجامدة المتسلطة. (المنوفى: ٧١)

ز) غياب العدل الاجتماعي في النظام السياسي العربي:

فقد كان العدل سمة النظام السياسي في حضارتنا العربية الإسلامية، وبلغ الذروة في التعامل بين الإنسان والإنسان، ليس بوصفه ذات التقوى، بل أقرب للتقوى. وقد شمل العدل حتى غير المسلم، وفي التعامل مع الأعداء بدافع تقوى الله ومع عسكرة الدولة العربية الحديثة، وابتعادها عن روح الأمة، وسمات حضاراتها تراجعت هذه السمة. فتراجعت الحكمة والعقلانية، وتراجعت العروبة أمام السيطرة العسكرية: (التركية، والغربية)، ثم تراجع العدل والإنصاف، ليحل محله الظلم والطغيان الذي توالى على الإنسان العربي حتى اللحظة، رغم عدم إخماد روح المقاومة في هذه الأمة بين حقبة تاريخية وأخرى. ساعد على ذلك الضعف الذاتي، وتراجع رهان التحرر على المستويين الجماهيري، والنخبة بأشكالها. (عمارة: ٢٧٨-٢٨٠) نجم عن ذلك تخلي الدولة عن مسؤوليتها في مواجهة التخلف، وإصلاح الأوضاع الداخلية، لانشغالها بمشكلات الحفاظ على السلطة والاستمرار بها، عبر التفرد في اتخاذ القرار، وتغييب الجمهور، أو محاولة تأطيره ومن ثم تسخيرهُ وتوجيههُ وفق الهوى السلطوي. فضلاً عن ظهور أنماط متعددة من التطرف، كان جانبهُ السياسي، عدم وجود أرضية ديمقراطية صلبة، قوامها: تحقيق العدل، وتحقيق احترام الحق في الاختلاف، والحق في التعبير الديمقراطي الحر، كان من ملامح ذلك التصفيات الجسدية والتطهير العرقي الذي يمارس جهاراً أو بأغطية متعددة.

- إن السلطة في النظام السياسي العربي تسهم في التخلف لا في التقدم، لأنها تفتقر إلى كل المعاني والقيم والمفاهيم المحورية للدولة لصالحة، والتي منها: (العدل، والحرية، والديمقراطية)، وتمتلك فقط ديمقراطية: (القوة، والمال، والإرهاب، والجهل، الأمية)، فتبدو بهذه العناصر، عاجزة عما ينتظر منها من دور أو جهد ملموس، للرقي الاجتماعي، والنهوض الاقتصادي والعسكري، والسياسي، والإداري، وسد الفجوة بيننا

وبين العالم، وأخذ زمام المبادرة، والمشاركة الفاعلة في صنع القرار حتى فيما يتعلق بمحيطها أو داخله، بل تبدو مشلولة القوة والإرادة أمام الكيان الصيهوني والانسياق وراء القوى العظمى والائتمار بأمرها وتنفيذ سياستها، حتى في تدمير أركان الدولة وقواعد المجتمع. (عبدالرحمن: ١٧، ٢٨)

- التحديات الاجتماعية :

لا تمثل هذه التحديات مشكلات مستقلة بذاتها بل هي من أسباب ونتائج المشكلات السابقة واللاحقة (سياسية، اقتصادية، فكرية، ثقافية، حضارية، ..الخ) لكن الخطاب الفلسفي يلخصها في جملة من المعضلات:

١) صلة المواطن بالدولة: فهناك هوة تفصل بين المواطن والدولة في علاقتهما التي تتسم بالتشكيك والخوف، والابتزاز ومحاولة الإقصاء، مع غياب العقل والحرية، والمسؤولية، وأثرها في بناء منظومة التربية الوطنية والقومية والثقافة والهوية.

٢) مشكلة الفقر والبطالة، والاستغلال السيئ للثروة ومقومات التنمية، ومدخلاتها الاقتصادية والتركيب الاجتماعي العربي التقليدي والموقف من المرأة، والموقف العام والخاص من الفئات والشرائح الاجتماعية، والطوائف العرقية والمذهبية والدينية، وما ينجم عنه من تمايز اجتماعي ينتهي في نهاية المطاف إلى الصراع المستمر بين هذه الفئات والشرائح والطبقات المختلفة وما يمارس على الكثير منها من القمع السياسي والفكري والاجتماعي الذي يمارس عبر التراتيب الاجتماعية في الوطن العربي، بدءاً من الأسرة، ثم المجتمع، ثم السلطة ومراكز القوى الاجتماعية.

٣) التناقض بين الحلم والواقع في الحياة العربية المعاصرة. ففي حين يحلم غالبية العرب بتحقيق الوحدة العربية الشاملة الفاعلة في التاريخ، وفي تنمية الإمكانيات والموارد الإنسانية والمادية، حتى على مستوى التنسيق والتكامل الاقتصادي والسياسي كحد أدنى: يستمر واقع التجزئة، والتشتت والنزاع الداخلي، والقمع السياسي، والاجتماعي والاقتصادي والثقافي .. وفي الوقت الذي تسيطر العروبة على مشاعر الجماهير، وتعلن الطبقات الحاكمة عن تمسكها بالهوية العربية في كل تصريحاتها ، تقمع وتئدِ كل محاولات النهوض، وكل صوت أو ضمير حي داخل المجتمعات، وتذلها. نجم عن ذلك شعور بالإحباط، ومزيد من الشعور بالعجز، والتراجع وفقدان السيطرة على المصير، وتفاقم الو لاءات التقليدية المتناقضة، وارتباط الكيانات العربية بالخارج أكثر مما ترتبط بنفسها. وتضاف إلى هذه الفجوة، فجوات عدة. (بين الجزء ونفسه، وبين الجزء والجزء، والأجزاء والكل، وبين الواقع الاجتماعي المتكامل، بين الأمة والدولة، بين الدعوة والممارسة، حتى تزداد صعوبة التمييز بين الواقع والوهم. كذلك يستمر المجتمع العربي في موقعه الهامشي، ساعياً بإحساس مأساوي لتجاوز حاضره الهزيل. هذا الإحساس العميق بالاغتراب – ربما- يعمل بدوره على توحيد الشعب العربي في نقمته، ورفضه للواقع الذي يعيشه، والكفاح المستمر - رغم خيبة آماله المتكررة -، وهذا مرهون بالرغبة في الخروج من حالة التجزئة، وتحقيق الاندماج الاجتماعي السياسي بين الحكام والمحكومين على حد سواء. (بركات، ٢٠٠٠:)

٤) اغتراب المجتمع العربي عن واقعه، بكافة فئاته وطبقاته المختلفة، وهذا الاغتراب يحيل هذه الكيانات أو الفئات المحرومة إلى كيانات عاجزة، لا تقوى على مواجهة التحديات المعاصرة. فهو مغترب لعدم سيطرته

على موارده، ويتداعى من الداخل، فلا يملك إرادة ولا هدفاً ولا خطةً، وتسيطر عليه مؤسساته ولا يسيطر عليها، وتستعمله ولا يستعملها لمصالحه، والشعب العربي عاجز تجاه الدولة والعائلة والدين، ومؤسسات العمل والتربية، ومحاصر داخل دوائره باستمرار. تسيطر الدولة على الشعب ولا يسيطر عليها، ويتصرف الحاكم مع الشعب ولا تحميه قوانينها، وانحرفت المؤسسات الدينية نحو تسويغ التقاليد المتخلفة، وتسويغ الواقع ، وإحلال الماضي مكان المستقبل. فكان من أبرز مظاهر هذه الحالة : التفكك والخلخلة الاجتماعية، والتبعية البارزة، الطبقة الحادة، والسلطوية الإرهابية. (بركات: ٤٤٧-٤٤٨)

٥) انتشار ظاهرة التطرف والعنف، داخل الفئات والشرائح والطبقات الاجتماعية بمسمياتها المختلفة في الواقع العربي. ويأخذ التطرف مسميات عديدة: (ديني – عرقي – طبقي – طائفي – مذهبي – فكري – سياسي – اقتصادي)، وهذا التطرف يقوم على معتقد ديني أو فكري أو اجتماعي، قد يكون متوافقاً مع الشكل الثقافي أو المؤسسي الذي تمكنت الجماعة – أو الطبقة أو الدولة من ارتدائه في عصر سابق من تاريخها، وتعتقد أنها تمتلك حقيقة مطلقة، وتفرضها على من يعيش في كنفها أو تحت سيطرتها، بهدف تحقيق التبعية لها أو إذلالها.

وبعبارة أخرى: إن مناخ العلاقات الاجتماعية التسلطية، هي السائدة في مؤسسات البنى الاجتماعية، فضلاً عن الشكليات التي تقضي على الإحساس بالانتماء، وتصد المبادرة في آن واحد. وإلى جانب ذلك، نجد التمسك المفرط بمظاهر وطقوس الاحترام الاجتماعي، والتي تعيق انطلاق الجماعة، وكذا التمسك بالوظيفة التراتيبية بين الأفراد، وفرض العلاقات التي لا تسمح بالتواصل إلا على المستوى الرسمي، ثم التصلب النفسي الذي يظهره بعض الأعضاء لضرورات دفاعية عن توازن مهدد. وتلجأ السلطة إزاء هذا التهديد إلى تعبئة قواها وفرض قيودٍ على حرية السلوك والتعبير. ومن أشكال الرفض المعوق للتفكير النقدي: التمسك بالوضعية الراهنة للظواهر والأشياء وإبقائها بحال جمودها، والخوف من التجديد وما يحمله من الأخطار المجهولة. (حجازي، ١٩٨١: ٣٧٩-٣٨١)

- التحديات التربوية والعلمية والثقافية:

إن البرامج التربوية العربية الحالية، مهما أجرينا عليها من تعديلات، أو من عمليات تستهدف تطويرها في بنيانها الفلسفي والفكري، أو مكونات أهدافها، أو وسائلها وبرامجها. تبقى في أساسها مدخلات موروث متخلف في الماضي، أو ما فرضه علينا المستعمر، وهي في أحسن أحوالها تقليداً أو نسخاً للبرامج المحلية للمستعمر. حيث الجو غير الجو، والتربة أو البيئة غير البيئة، وأن ما فيها ينص صراحة على استهداف تخريج أيدي عاملة ثانوية تشابه المستعمر في الأعمال التي يقتضيها حكمه للبلاد المستعمرة، حتى صار التعليم فقط: مطية يتوسل لها الناس للحياة المدنية، والحصول على المناصب الاجتماعية، و فقدت التربية والتعليم دورها الحضاري، وتفشي بدلاً من التعليم مرض (الدبلوما – الشهادة)، والتي أصبحت الخيار المفروض. وقد فسر هذا التدهور بالعاملين: الداخلي، والخارجي، الأول: الأسباب السياسية، وغياب فلسفة التقدم الجديدة في التربية، وانفصالها عن جذورها الحضارية. والثاني: المستعمر وأهدافه وآثاره السلبية على كل واقعنا العربي، ومنهُ واقع التربية والتعليم. (سعيدان: ٢٥)

ويشخص الخطاب الفلسفي مشكلات التربية والتعليم والتقانة في الوطن العربي وتحدياتها بجملة من الأمور منها:

أ) إن مؤسساتنا التربوية والتعليمية أو الأكاديمية، لا زالت تخطو خطاً بطيئة في تلمس الطريقة العلمية، والتوظيف المنهجي العقلاني لطاقاتنا. ومعركتنا الحالية ذات نطاقين: الأول: نطاق الطريقة العلمية، والثاني: تنمية الإمكانيات الابتكارية، وكلا النطاقين ما زالا بعيدين عن نطاق حياتنا العملية، لا في الأهداف، ولا في المناهج، ولا في النظم والعلاقات السلطوية التي تحكه، وإنما تلقين لمعارف قديمة ومقطوعة الصلة باحتياجاتنا، وتدجين للناشئة في اتجاه عكس توجهات المستقبل. (حجازي، ١٩٨١: ٣٨٣)

ب) إن طبيعة النظام التعليمي في كافة مؤسساتنا التعليمية والأكاديمية والجامعية، وعلى مدى قرن من الزمن، استطاع أن يقدم رسالة عكسية، قوامها التبديد في عقول الطلاب ونفوسهم لكل الإمكانيات العقلية، والروحية، والإنسانية، وهو يتسم بأنه تعليم متصلب ومتسلط، وتعليم بنكي يقهر العقل، ويفرض عليه المعرفة عن طريق الذاكرة، والتعليم الذي يغيب فيه الحوار، وكل إمكان التفكير الإنساني الحر. كما أصيب التعليم بمرض الطاعة التي تؤدي إلى مقتل العقل، وتكريس العبودية، والذي بمقتل العقل، تغيب كل إمكانيات الإبداع، والمشاركة في بناء الحضارة. لأن الرفض هو الأصل وهو مبدأ السلوك الحي، لأنه يدل على نزعة عقلية، لا تقبل إلا ما يقع في دائرة العقل. (وطفه، ٢٠٠٠: ٢١٨-٢١٩)

- تحدي البحث العلمي في المؤسسات العلمية والأكاديمية العربية. إذ لا يساور أحد منا الشك في أننا في ميادين البحث العلمي متخلفون جداً مقارنة بأوربا الشرقية، أو إحدى الدول الغربية، وأمريكا، وشرق أسيا، واستراليا، وأمريكا اللاتينية، في كم البحث العلمي وكيفه ومؤسساته ووسائله، وأن هناك هوة تفصل بيننا وبين الأمم التي تملك مراكز البحث العلمي، خصوصاً إذا أدركنا خطورة العلم في التقدم أو صراع الحضارات والأمم. إذ أن طموح دوائر البحث العلمي في أقطارنا العربية، يكاد يقف عند هدف متابعة أبحاث الآخرين، والإلمام بأنباء فتوحاتهم في هذا الميدان أو ذلك، وليس الإسهام في الإيداع والابتكار، فضلاً عن السبق والتفوق. وأن القيود -كانت داخلية أم خارجية - معلنة، أم متوهمة، إنما تمثل مناخاً غير ملائم للبحث والإبداع، إذا لم يكن قاتلاً لهما. وأن من جملة هذه القيود وأهمها: فرض القيود على العقل العربي من الانطلاقة والتحرر. (عمارة: ٣٢٧-٣٣٠)

ومن ينظر إلى واقع البحث العلمي في الوطن العربي – على اختلاف بينها في النسب - يجده طفلاً يحبو، وفي بداياته الأولى، - لا من حيث عدد مؤسسات البحث العلمي، أو عدد البحوث والمؤلفات العلمية والثقافية المنجزة وحسب -، بل – كذلك - من حيث النظر إليه بوصفه عملاً مؤسسياً، يحتاج إلى مراكز بحثية ذات بعد استراتيجي، يحمل على عاتقه جملة الهموم والقضايا والمشكلات ذات الصلة بالبعد الإصلاحي أو التطويري للواقع العربي وتقدمه، أو ذات الصلة ببناء المشروع الحضاري العربي الذي يمكنه مقابلة المشاريع الحضارية العالمية، أو مواكبتها، ويواجه تحديات الواقع المعاصر ومتغيراته. فهو يفتقر إلى: [الإمكانيات المادية والتقانية والفنية اللازمة، و صفة المشروعات الكبرى التي تتطلب تكاملاً علمياً ومؤسسياً، والمحتوى العلمي والمنهجي والبحثي السليم، في مناهج الدراسة الأولية والجامعية، والوعي الثقافي والاجتماعي والسياسي بأهمية البحث العلمي، وتوجيه البحث العلمي إلى قضايا التنمية والتطور الاجتماعي]. (الفلاحي، ٢٠٠١: ٨، ٩)

- تحدي التقانة العلمية والمعلوماتية: وتؤكد الدراسات والأبحاث المتخصصة بالعلم والتقانة المعلوماتية، غياب اهتمام الوطن العربي بوضع سياسات علمية وتقنية، وأسس لتنفيذها باعتماد استراتيجية مناسبة، مما يوحي بمستقبل قاتم. فحجم الاستثمار البالغ (٢٥٠٠ مليار دولار) في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت

(٨٠- ١٩٩٧م) تعطي متغيراً صفرياً في معدل دخل الفرد في الناتج الوطني الإجمالي العربي، ترافقت مع استثمار في تعليمه بحوالي: (١٠ ملايين) خريج جامعي، وكل هذا لم يؤد إلى فرص للعمل تتناسب مع هذا الاستثمار، ويرجع أسباب ذلك إلى:

أ) اتباع صناع القرار سياسة تقنية تواكلية موروثة من الحكومات التي تركها الاستعمار ، وبدون أهداف محددة لتطوير منظومة العلم والتقانة في تكوين الأطر البشرية العلمية والتقنية.

ب) تشوش موقف النخبة العربية السياسية والعلمية والثقافية فيما يخص العلم والتقانة، وإخضاعها لأيديولوجية سياسية ربحية في الاقتصاد أو العلم والتقانة .

ج) البيروقراطية والمحسوبية، واللتان تضعفان النشاط العلمي.

د) غياب التغطية الشعبية بالحوار حتى تحظى بالقبول. (زحلان، ٢٠٠٠: ١٤٤-١٤٥)

١- تباطؤ استقدام وإنتاج التقانة المعلوماتية، واستخدامها في مؤسسات التربية والتعليم والبحث العلمي، أو توظيفها في جوانب التنمية المحلية العربية، إذا قورنت بأية مجموعة إقليمية أو دولية في مجال المعلوماتية، أو استخدامها أو توظيفها. - كما أشر ذلك (تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام (٢٠٠٣)، - لأن الأمر لم يعد مقصوراً على التطور الهائل الذي شهدناه في نهاية القرن الماضي، وبداية القرن الواحد والعشرين في مجال الاتصالات والمعلوماتية، والخدمات التي تقدمها، في مجالات الحياة المختلفة، ومنها: [التربية والتعليم، والبحث العلمي، والاتصالات والإعلام]، بل امتد الأمر إلى ظهور أنظمة اقتصادية مرتكزة على التقانة المعلوماتية، وأن مجتمع من دون منظومة علم وتقانة ومعلوماتية، لا يملك المحرك الذي يدير عملية التنمية برمتها. والتحدي الذي يواجه العرب ليس فقط المزيد من شراء الحاسوب، والاشتراك في الإنترنت بل بإقامة بيئة تشجع الإبداع، والخلق، إذ لا ينفع شراء الحاسوب، ما لم يتوفر شرط بيئة الإبداع، وهذا الذي لم يخلق بعد في واقع البيئة العلمية والتنموية العربية ( )*.

- التحديات الفكرية والثقافية والحضارية :

أ) ففي المشكلة الفكرية: يشخص الفكر الفلسفي جوانبها بجملة أمور منها :-

١- هشاشة الفكر العربي واتصافه بالسطحية، وغلبة الخرافة والجمود والتقليد، في طرقه وأساليبه وأنماطه، وموضوعاته ومناهجه في رؤية الحقائق أو معالجة قضايا الواقع. كما ساد على أنماط الإنتاج الفكري العربي وبخاصة في عصر الانحطاط طابع الترديد، والشروح والتفاسير، واجترار الفكر الموروث وعناصره، ونصوصه المحافظة. كما شهد الفكر العربي المعاصر تراجعاً عن الهوية والعروبة بفعل توجهات العقل السياسي العربي نحو الانفتاح نحو العولمة والعالمية بوصفه الرابط الجديد والوحيد لها مع العالم الأمر الذي ينذر بتراجع العقلانية في الفكر العربي ومناهجه وموضوعاته. (عمارة: ٣٤٠-٣٤١)

٢- محاربة التفكير العقلاني والنهوض الفكري بطرق وأساليب شتى، أهمها: الاغتراب والهجرة، والتخدير، والتدمير. ففي الأولى: تسخير واحتضان الطاقات الفكرية والعلمية لخدمة التطور الحضاري الغربي. وفي الثانية: تسخير المهاجرين من المفكرين والعلماء لخدمة المؤسسات الغربية وإفراغ المؤسسات العلمية والفكرية والثقافية، لبلدانهم، وتحويل المؤسسات الأكاديمية العربية إلى مؤسسات طاردة عن طريق التشجيع (ترغيب)

ودفع السلطات المحلية لمحاربتهم (ترهيب). وفي الثالثة: إفراغ الطاقات العلمية والفكرية من اهتماماتها وإبدالها باهتمامات ثانوية أو جانبية، وفي الرابعة: استخدام أساليب الاغتيالات والاعتقالات والحروب لضرب مثل هذه الطاقات الفكرية أو العلمية داخل بلدانهم أو خارجها. (الجابري، ١٩٩٧: ١١٩)

٣- عدم الاعتراف بدور العلم والفكر والمعرفة، وذلك في حياتنا العامة أو الخاصة و حتى داخل المؤسسات العلمية والثقافية والفكرية والإعلامية والسياسية لم يعترف لها بدور كهذا، إلا في نطاق محدود، وبما ينسجم مع التوجهات الرسمية للنظم السياسية والاجتماعية، واستخدام قواميس الممنوعات والمحرمات، إزاء الفكر والمفكرين تحت مسميات: [الوطنية ، والثوابت الدينية والاجتماعية والسياسية، والتهديد الخارجي]. (الجابري، ١٩٩٧: ١٢٠)

٤- التطرف الفكري. ذلك أنه رغم أن ديننا الحنيف قد رفض التطرف، ونهى عنه المسلمون ودعوا إلى الاعتدال والوسطية، فإن الخطاب الفكري الإسلامي، المتأسلم المعاصر - إن جازت التسمية -، قد تصدر قائمة التطرف الفكري، فهو يسيء إلى أي فكر نافع في حقيقته، سواءٌ برفض الآخر، أو المبالغة في تطبيقه، والتشدد في التمسك بحرفية الأفكار والمبادئ، دون العناية بفهمها وفق ظروفها، الأمر الذي يشيع الصراع والعنف بدلا من روح التسامح والحوار ونماذجه معروفه في الساحة الفكرية والسياسية والاجتماعية العربية. (طوالبة، ٢٠٠٠: ٢٠-٢١)

٥- ضعف مكونات التفكير النهضوي ووسائطه. وقد حصرها بعض الباحثين بستة خصال هي :
الذاكرة المفقودة وكثرة النسيان، والتربية والتعليم وعدم قيامها على أساس نهضوي حضاري وعدم تكاملها، الإعلام ودوره المفقود في التنمية الثقافية والفكرية، ومشكلة اللغة، وضيقها الذي يؤدي إلى ضيق بالفكر، والوقوع في الوهم والتصورات الخاطئة، وإحاطتها بغلاف قوي مصطنع، وأخيراً الوعي القومي الموسمي، (في أوقات الأزمات والنكبات) ( ).

ب) أما المشكلة الثقافية وتحدياتها: فقد شخصها تقرير التنمية الانسانية العربية ٢٠٠٣م بموقع التراث بين المعرفة والأيديولوجيا، وطبيعة العقلية العربية ومشكلة حوامل التراث الفكري بين الوجدانيةالصوفية والعقلانية والعلمية، والنواتجوالأسس المعرفية للفكر العربي، وعلاقة الثقافة بأزمة اللغة، والنفاذ إلى مصادر المعرفة، واستيعاب متغير المعرفة وتوظيفه وتوليدها، فضلا عن الثقافة الشعبية بين الابداع والاتباع، وواقع التفاعل الثقافي. كما شخص الفكر الفلسفي المعاصر جوانب أخرى للمشكلة الثقافية ومنها :

١- ضعف العلاقات الثقافية العربية وانحصارها فقط بالتراث. ذلك أن العلاقات الثقافية العربية كانت - ولا تزال- تنتمي إلى ماضي الثقافة (التراث العربي) وفيما عداه، فلكل دولة برامجها التعليمية، ومجامعها اللغوية والعلمية الخاصة. ولم تكن علاقة أية دولة عربية مع أخرى عربية في المجال الثقافي والاقتصادي والسياسي، ترقى إلى ما كانت عليه علاقات الدول العربية منفردة بأمريكا أو فرنسا، أو إنجلترا، بل أضعف منها بكثير. (تقرير التنمية الإنسانية، ٢٠٠٣: ١٦١)

٢- موقف المثقف العربي المعاصر من ظاهرة المعلوماتية. حيث لم يجد المثقف العربي أمامه من مخرج إزاء هذه الظاهرة سوى الرحيل إلى ديار غيره، - عبر الإنترنت - بحثاً عن علاقة المثقف بتكنولوجيا المعلوماتية، عساه يجد زاداً يحمله معه إلى شاطئ إيابه. وما إن يرحل حتى فاجأته آلة البحث في مصادر معلومات الإنترنت

بعدد كبير من الوثائق التي تتناول قضية شبه غائبة عن ساحته الثقافية، ولا بديل أمامه، من أن ينتقي ويرشح ويلخص، مركزاً حديثه عن ثنائية مثقف الحداثة وما بعدها تلك الثقافة التي تفرق بين المثقف المهموم بكبريات السياسة وصغرياتها، - كما عرفها (فوكو) -، وهي المهمة التي حددها (سارتر) بالمشاركة لساحة الرأي العام في الكتابة عن القهر، ومحاربة الظلم أين كان، وإقامة العدل، وحماية حقوق الإنسان والقيم الإنسانية الأخرى، وهذه ليست من مهام مثقف ما بعد الحداثة ، لأنها وظيفة مثالية وعمومية، وتبحث عن قيم مجردة. (علي، ٢٠٠١: ٦١)

٣- غياب دور المثقف والقيادة الثقافية القدوة. ففي الوقت الذي غلبت فيه الأوزار على الأنظمة القومية وشعاراتها، وانسحاب ذلك على الفكر والثقافة اللذين يتبنيان هذه الشعارات كغايات مشروعة، ومع اللهث وراء الغرب الأمريكي، والقبول بكل المحرمات، بما في ذلك الإذعان للصهاينة، والتسابق إلى كسب وده والتصالح معه. فإن عدداً من المثقفين قد جارى هذا الطوفان وتنكر بعضهم لتوجهاته، وانقلب على نفسه، وأصبح منظراً لعهد الرخاء الجديد الأمريكي والسلام الصهيوني. وبدا المثقفون الرافضون الذين شخصوا الخلل في الأنظمة - وليس في الشعارات التي تتسم قيمها بالثبات، وعدم وجود ما يدحضها من الحجج لمضامينها في تحقيق الغايات النبيلة والمصلحة العليا - كأنهم أقلية بجانب المنادين بالعهد الجديد، أكثر من المناداة بمحاصرة الظلم والفقر والبطالة، التي تطحن برحاها ظهر الإنسان العربي وبطنه ليل نهار. (عبدالرحمن: ٦٦)

ج) وأما المشكلة الحضارية: فيمكن اختزالها بثلاث تحديات حضارية هي: مسألة الوحدة والهوية، والثورة المعلوماتية، وضعف مقاومة الهيمنة الغربية، والدخول في مواجهة الحاضر عبر سلاح التغني بالماضي.

أما الأولى: فتظهر من خلال الصراع بين طرفي معادلة حضارية هما: مسألة الوحدة والهوية، ثورة المعلوماتية. وقد تمزقت الأفكار حول الوحدة والهوية، وصرنا نبحث عنها في قواميس المعرفة السياسية الغربية والأمريكية منها حصراً ، بوصفها مصادر تحديث مضامين الوحدة والهوية الجديدة: (العربية الإسلامية). وأما ثورة المعلوماتية الإتصالية والإعلامية فقد وجدنا بعضاً من أصوات مثقفينا تنادي أو تبشر بثقافة عالمية تذوب فيها الثقافات المختلفة، وقد تجاوزت الثقافة التبشيرية الأمريكية بمسافات مصطلحات الغزو الثقافي، والتبعية الثقافة والحضارية، من خلال تهديدها بابتلاع الثقافات الإقليمية، عبر تقنياتها وأدواتها التوصيلية المتقدمة، لتخترق الوطن العربي من المحيط إلى الخليج، مما يؤشر - ليس بداية الصراع - بل الدخول في الصراع الحضاري أو الثقافي لتصفية حسابات قديمة، منها على الأقل، الانتقام من التفوق العربي الإسلامي في يوم ما. نتج عنها الدعوات إلى التخلي عن الانتماءات الموروثة: (الوطنية – القومية)، والدعوة إلى الانتماء إلى الكونية تحت مسوغ أن العالم أصبح قرية من خلال وسائل الاتصال، وثورة المعلوماتية وانتشار حركات منادية بحقوق الإنسان، وتحرير المرأة، ورعاية المعوقين بوصفها أداة التقريب بين عموم البشر وتقبلهم فكرة الكونية، بوصفها أفضل مظاهر الانتماءات وأرقاها. (الراوي: ٢٩٦-٢٩٧)

أما الثانية: فهي ضعف مقاومة الهيمنة الغربية. حيث عاش العرب طوال القرن الماضي على ثلاث قضايا أساسية، هي: [مقاومة هيمنة الغرب، محاولة تحقيق نوع من الوحدة بين أقطارهم، وتحرير فلسطين]. وهاهم اليوم يقفون أمام هيمنة الغرب بلا جدوى وبلا أمل في التحرر منها في المستقبل المنظور. وها هي دولهم القطرية تفرض نفسها كواقع يعاند أي تفكير في الوحدة تماماً، بل أنهم على أبواب مواجهة للمزيد من

التجزئة والتمزق على مستوى القطر الواحد بعد الحضور الغربي والصهيوني الأمريكي بالتحالف مع الاستعمار القديم عسكرياً وسياسياً واقتصادياً على هيئة حروب واعتداءات وتدخلات مباشرة في العديد من أقطار الوطن العربي: (العراق – السودان – سوريا ولبنان) مثلاً، والبقية تأتي .. وها هي الصهيونية ممثلة بدولة (إسرائيل) مستمرة بتمزيق الأراضي العربي الفلسطينية والسورية واللبنانية، وحصلت أو انتزعت اعترافهم بها. في حين يواجه الفلسطينيون مصيراً مجهولاً، بل أنها تحاول تحقيق أطماعها القديمة في امتداد نفوذها إلى أرض الرافدين بعد غزو العراق، وإسقاط نظامه الوطني، مع مطلع القرن الواحد والعشرين، عبر الاستثمار والجاسوسية والشركات الاستثمارية التجارية والاقتصادية، عبر عملائها في شمال العراق، أو مع الحكومة العميلة التي نصبها الاحتلال الأمريكي في العراق، الأمر الذي يجعل المراجعة النقدية أمراً ملحاً لاستعادة الأمل واستئناف المسيرة مع التاريخ للمشاركة في صنعه، والتأثير في مجراه، والأمل معقود من جهة على صحوة الشعب العربي، والمقاومة الوطنية العراقية والفلسطينية التي تحتاج إلى وقوف العرب جميعاً لدعمها، من جهة أخرى. (الجابري: ١١-١٥)

وأما الثالثة: وهي الدخول في المواجهة الحضارية بسلاح التغني بالماضي. ذلك أن الموروث القديم لم يتضمن فكرة الديمقراطية كنظرية واضحة وممارسة صحيحة، ولم يرث الحكم المتماسك، بسبب سوء تطبيق مبدأي الشورى والحرية، وعدم قيام نظام حكم رصين يحفظ للدولة تماسكها. وفي غضون القرن التاسع عشر بدأ الوطن العربي ينهض من سباته ويطالب الاستعمار بالخروج. وفي ذلك الحين، كان الوطن العربي متخلفاً فكرياً وعلمياً واجتماعياً واقتصادياً، قياساً بالعالم الغربي، وحين حاول استعادة تلك الأمجاد، كان الاستعمار ما يزال له بالمرصاد، يستنفذ طاقاته وإمكاناته، وثرواته الطبيعية والعلمية والعقلية، ويعيق انطلاقاته، ولكن بعد المقاومة والنضال استطاع العالم العربي أن يظفر باستقلاله، ولكنه منهك القوى، فيكتفي بالتغني بأمجاد سابقة، تلك الطريقة التي لم تعد سلاحاً قادراً على مواجهة التحديات المتسارعة والمتلاحقة، وفي ظل اعتماد مطلق على الغرب، وما يستورده منه من مستلزمات الحياة العصرية، ولم ينظر إلى تجارب الآخرين في المواجهة من أمثال اليابان وألمانيا ونحوهما، مرجعاً علمياً ومنهجياً ،لمواجهة تحدياته القائمة. (سعيدان: ٢١)

ثانياً : التحديات الخارجيـة :

نظراً لتعدد صور ومظاهر التحديات الخارجية التي تواجه أمتنا العربية بصفة عامة والحضارة والثقافة والفكر الفلسفي العربي بصفة أخص، فقد تعددت الدراسات والبحوث التي ناقشت مثل هذه التحديات، لذا فإننا وفي ضوء ما هو متاح من المناقشة في هذا الحيز المحدود سوف نعرض باختصار لما هو مهم منها وتعد عائقاً أمام مشروع نهضتنا العربية المعاصرة من جهة، ولما لها من صلة بواقع خطابنا الفلسفي العربي المعاصر من جهة أخرى. ونجملها بأربع مشكلات هي:

١- الصهيونية ومشروع الهيمنة الأمريكية العالمية.
٢- متغيرات القرن الواحد والعشرين.
٣- العولمة وانعكاساتها المختلفة.
٤- الثورة المعلوماتية وأثارها الفكرية والحضارية والثقافية والعلمية.

١) الصهيونية ومشروع الهيمنة الأمريكية العالمية: تتمثل أولى التحديات في هذه القضية: بتباين طرفي

المعادلة .

الأول: الذي يمثل فشل مشروع التحرر الفلسطيني من الكيان الصهيوني عسكرياً أو سياسياً، عبر جملة من الاتفاقيات المتهاوية منذ ما بعد أكتوبر ١٩٧٣م وحتى اللحظة الراهنة، والثاني: الذي يمثل تزايد نشاط الحركة الصهيونية العالمية المطالبة بوطن قومي لليهود عبر انتزاع فلسطين من أبنائها، يساندها دعم أمريكي وصهيوني عالمي مستمر بلا حدود، منذ منتصف القرن الماضي وحتى اليوم، الأمر الذي يتطلب من الخطاب الفلسفي وهو يتبنى مشروع النهضة العربية المعاصرة جهداً أوسع وأعمق وأخطر من الذي يتطلبه المشروع الصهيوني، وبزمن أطول ونفس أعمق. خصوصاً إذا عرفنا أن المشروع الصهيوني ذو بعد عالمي، تزايدت أخطاره مع نهاية القرن الماضي وبداية القرن الواحد والعشرين، عندما قدمت أمريكا نفسها بديلاً أو حداً للنظام الدولي الجديد، وبخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أو المعسكر الشرقي برمته، وفرض سياسة الأمر الواقع على العالم كله، وعالمنا العربي بصفة أخص، الأمر الذي جعل المشروع النهضوي العربي، في موقع المحاصر بين دعم لا محدود للصهيونية من جهة، وتغلغل المشروع الصهيوني في النظام الاقتصادي والثقافي، على مستوى أوربا وأمريكا بخاصة، والعالم المتقدم كله بعامة، بمقابل ضعف نشاط مشروعنا النهضوي العربي داخل نطاقه الإقليمي، أو داخل النظام العالمي من جهة أخرى. (الجابري: ٣٤-٣٥)

وأما ثانيها: فيتمثل باستمرار الأطماع الصهيونية في اقتطاع الأراضي العربية داخل فلسطين وخارجها، وتطلع الصهاينة إلى تحقيق حلم (من الفرات إلى النيل) بمساعدة أمريكا ممثلة الصهيونية العالمية وحامي حماها في العالم، وهذا رغم العديد من الاتفاقيات، واستعداد النظام العربي السياسي للاعتراف بدولة الكيان الصهيوني، - بل واعتراف العديد منها فعلاً – إلا أن ذلك لا يؤشر إطلاقاً على إمكانية وقف الأطماع هذه، ولا إمكانية قبول الصهاينة التعايش مع الآخرين بسلام، لأن ذلك بنظرهم يفقدهم مقومات وجودهم الخاص، والشعور بعقدة الاضطهاد. لذا فهم يسيطرون - وما يزالون يسعون للمزيد من السيطرة - على القرار الأمريكي داخل البيت الأبيض وخارجه وبخاصة في الآونة الأخيرة بصورة أكبر. وقد اتضح هذا جلياً اليوم، باستعداء أمريكا والغرب على العراق بحجة تهديده للوجود الصهيوني في المنطقة العربية، كما يصرح بذلك قادتهم، والتهديدات المستمرة لسوريا ولبنان، وتهيئة الرأي الغربي من جديد ضد العديد من الدول العربية والإسلامية، (إيران مثلاً) نتج عن هذا الاستعداء ضرب العراق واحتلاله، إصدار أمريكا قانون لمحاسبة سوريا وفرض العقوبة عليه بمسوغات كاذبة، والتدخل الأمريكي والغربي في القرار اللبناني، واختلاق مشكلة دار فور السودانية بعد مشكلة الجنوب السوداني، والتهديدات المستمرة لإيران بإيقاف نشاطها النووي ومحاولة أمريكا – وقد تفعل– تدويل الملف النووي الإيراني، رغم محاولة إيران التقرب من أمريكا والغرب، من خلال إسنادها اللوجستي والمادي للعدوان على أفغانستان ثم العراق، ولكن ربما قد لا تشفع لها مواقف كهذه من إخراجها من المخطط الأمريكي في المنطقة وهكذا. فضلاً عن هيمنة أمريكا، والعدوان على بقية منابع النفط الخليجي قبل العدوان على العراق وبعده، وبعد تطويع ليبيا وإخضاعها للرضوخ لمطالب أمريكا والغرب، كل هذا يصب في النهاية لصالح نجاح المشروع الصهيوني على مستوى العالم كله والعالم العربي بصفة أخص. (حنفي، ١٩٩٩: ٣٢-٣٣)

٢) متغيرات القرن الواحد والعشرين ونتائجها.

وقد حصرها (د . محمد عابد الجابري)، بمتغيرات سياسية، وعلمية، وفكرية، وطبيعية. نذكر منها: الطبيعية والسياسية. (لورود ذكر الأخريات في الصفحات السابقة).

أما الطبيعية: فقد تجسدت بتزايد السكان في الجنوب بمقابل الزيادة الصفرية والعقلانية في الشمال، ويرتبط بها ظواهر أخرى، مثل الهجرة، وعدم الكفاية الغذائية، ومشكلة المياه والتي تكاد تعصف بعالم الجنوب نحو حرب قادمة هي حروب المياه، ثم مشكلة التلوث البيئي، والتطورات البيولوجية والهندسة الو راثية، قد يكون لها من تطبيقات تطال تكوين الإنسان وقدراته واستعداداته.

وأما السياسية: الأيديولوجيا الدولية. فبعض منها انسحاباً على القرن الماضي مثل سقوط الاتحاد السوفيتي، وانسحاب الأيديولوجية الاشتراكية، وانفراد الحداثة الغربية الليبرالية بالريادة والقيادة، بما في ذلك ما بعد الحداثة، وبعضها امتداد للقرن الواحد والعشرين على الواقع العربي مثل: اعتراف العرب بدولة (إسرائيل) وانتهاء فلسطين القضية، هذه وغيرها لها الأثر في تشكل المستقبل العربي وهي تلك المحددات التي على الخطاب الفلسفي أن يحللها من جديد، لا على أساس وضعها في القرن الماضي، وإنما على ما هي عليه اليوم. (الجابري: ١٨٠-١٨١)

- وقد أضاف (محمد حسنين هيكل) متغير هام جداً للقرن الواحد والعشرين، يلقي بظلاله على واقعنا العربي، ألا وهو تحدي الوحدة، والذي ما يزال يمثل مشروعاً مفقوداً في الوقت الذي تحث فيه خطى الوحدة الأوربية متسارعة مع نهاية القرن الماضي بلغت ذروتها في الوحدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية = (العملة – البرلمان الأوربي – الدفاع الأوربي – الخارجية الأوربية). والأمة العربية ترقب ما يدور بالغرب، ولم يحن الوقت لديها للإجابة الفعلية على تساؤلات مطروحة؟ من مثل: الثورة الديمقراطية، وحرية التعبير، وإعادة البناء، وكيف؟ ومتى يجيءُ دورها في إقامة وحدتها؟، وهي تملك من أسبابها ودواعيها، ما لا تملكه أوربا الغربية نفسها، كما أنها إلى الآن لم تحدد زمن لدورها ووحدتها من أجل حضورها على المسرح الدولي والقدرة على مواجهة التحديات، بل مازالت تقوم بدور الصراف للسياسة الأمريكية والغربية داخل الوطن العربي، ولم تعد مشاريعها الإقليمية والثنائية الوحدوية، قادرة على تحقيق أدنى متطلبات الوحدة، ولم تعد تشبع أو تستهوي الإنسان العربي مثقفاً أو عادياً، خصوصاً بعد فشل تلك المحاولات والمشاريع، والتي تحول بعضها للأسف إلى مصدر لضرب كل تجمع عربي أو التآمر عليه ووحدته وهويته وكينونته القومية. (هيكل: ١٦٠، ١٨١-١٩٥)

- ولا يمكن تجاهل الاستعمار الاقتصادي العالمي عبر الشركات العابرات القارات، والمتعددة الجنسيات والاتفاقيات الاقتصادية، والعقود والشروط التي يفرضها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الذين تملك معظم أسهمها الدول الصناعية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، والتي اتخذت من هذين المصرفين الماليين وسيلة لتكبيل الدول الفقيرة ومنها أقطارنا العربية بالاتفاقيات والشروط التي تجعل هذه الدول عاجزة عن مواجهة متطلبات النمو والتنمية في حدها الأدنى، فضلاً عن إمكانها بناء المشروع النهضوي العربي المعاصر، بمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين وما بعده على الأقل في المنظور القريب.

٣) العولمة: كثيرة هي البحوث والدراسات والمؤتمرات العالمية والإقليمية التي كرست لموضوع العولمة منذ تسعينات القرن الماضي وحتى اللحظة الراهنة، تناولت الجوانب المختلفة للعولمة وأثارها ومخاطرها على نظم الحياة في العالم عموماً والعالم الثالث بصفة خاصة، ومثلت في العديد منها، ردود أفعال عملية للعولمة في مختلفة بلدان العالم، وحتى الدول الكبرى ومنها الولاية المتحدة – المستفيدة الأكبر والمروج

الأكثر للعولمة.

فقد شعر البعض أنه مهدد بوجوده منها، مثل: عمال المصانع الذين تهددهم الشركات العابرة القارات بإغلاقها، ثم نقلها إلى العالم الثالث، ومن المحتمل أن يستمر القلق لفترة. وأما العالم الثالث: فيشعر بخطر العولمة، وبخاصة الاقتصادي منها، بسبب النقص في السيطرة على السياسات الاقتصادية الوطنية. إلى جانب ضعف المنافسة مع الواردات الأجنبية، ولا تعوض خسائر العالم الثالث ما يخصص لها من حصتها في الاقتصاد العولمي. وإذا كان بالإمكان للأقطار العربية الإفادة الملموسة، بفعل التعاون فيما بينها، واتباع طريق الوحدة الاقتصادية، إلا أن بقاء الوضع على ما هو عليه، يهدد بابتلاع الاقتصاديات العربية كل على حدة في نظام دولي لا وجه له حيث حسابها فيه قليل جداً ، ومن صورها :-

أ) منظمة التجارة العالمية: وهي تمثل إحدى التحديات الجدية للأقطار العربية خلال الخمسين السنة القادمة. بسبب غياب الرؤية الواقعية لمواجهة العولمة الاقتصادية! كيف تكون؟ هل بتفكيك أنظمتها الاقتصادية الرعوية الزراعية وإحلال سياسة اقتصادية صناعية بجانب منظومة العلم والتقانة الوطنية؟ أم تقابلها باستهتار اجتماعي اقتصادي؟ لأنه لا يمكن توقع مساعدات عالمية للإصلاح السياسات الداخلية والبنية التحتية، لتحقيق الإنعتاق المنشود، والوصول إلى الكفاءة، وتجاوز هذه المشكلة، إلاّ بسياسية اقتصادية فاعلة، تستوعب الاقتصاديات العولمية ومتغيراتها. (زحلان: ١٤ - ٢٦)

ب) المقاييس والفساد، والمنافسة والعولمة.

وقد استخدمت (مقاييس الجودة) سابقاً، للحفاظ على المنتوج المحلي للمنافسة، ومع ظهور المقاييس المشتركة ستقل فرصة الأقطار العربية – في الاستمرار بهذا الادعاء، كما أنه مطلوب نوع من الشفافية لتخفيض نفقات التبادل مما أضر بالكفاءة الاقتصادية، ونسبة النمو، والتجارة، والنشاط الاقتصادي، وهذا غير متحقق في أقطارنا العربية، إلا بتبني مقاييس عالية وتطبيقها. (زحلان: ٢٦) فضلاً عن أن العولمة الاقتصادية أتاحت للكيان الصهيوني تسويق منتجاته في دول العالم، ومنها الوطن العربي، في ظل عجز اقتصادي عربي عن المنافسة، وغياب الرؤية حول ما الذي يمكن إنتاجه وتسويقه.

ج) هيمنة الثقافة العولمية على الثقافات الوطنية والخاصة.

وقد ركز الخطاب الفلسفي المعاصر في تناولا ته الفكرية والثقافية، على مناقشة أثر العولمة الثقافية في الهوية والثقافة الوطنية والقومية في ظل الصراع بين المتغيرين: (الداخلي والوافد)، بصورة كبيرة في السنوات الأربع عشر الماضية عبر الندوات والمؤتمرات والبحوث الفكرية والفلسفية والثقافية أكثر من أي جانب آخر وقد أسهم الكاتب ببحثين في هذا الجانب، الأول: خصص لمظاهر اختراق العولمة الثقافية للمفاهيم القومية عبر الفلسفة التربوية ومكونات الهوية والثقافة العربية المعاصرة، والثاني: خصص للبحث في طبيعة العلاقة بين العولمة الثقافية المعلوماتية العالمية والهوية الثقافية العربية، بين منطق الصراع وجدلية الحوار، في ضوء ما هو واقع وما هو متاح من إمكانيات عربية قادرة على تحويل هذه العلاقة من الصراع إلى الحوار . وقد أشرت العديد من هذه الدراسات جملة من تحديات العولمة الثقافية أبرزها: - امتلاك العولمة الثقافية المهيمنة عنصري: (التكامل ، والتجانس)، فضلاً عن السرعة في التجارة – السفر – الاتصالات والابتكار، وسباق المائة متر قد يتكرر على الدوام، بغض النظر عن عدد المرات، وكذا التوازنات- التوازن التقليدي بين الدولة القومية

واستمراره، من مثل: احتواء العراق في الشرق الأوسط، وتوسيع حلف الناتو في أوربا الوسطى، والتوازن بين الدولة القومية والأسواق العالمية، وبين الأفراد والدولة القومية، وبين الثقافات الوطنية والثقافات العالمية. (كونتير، ٢٠٠٠: ١٩-٢٠)

وهذه التوازنات تنطلق من مفهوم العولمة الحالية، بوصفها الوحدة المتناغمة للعالم، عن طريق مساهمة كل الثقافات كهدف أسمى لها. في الوقت الذي أشرت الانقسام المتنامي بين الشمال والجنوب الناتجة عن وحدة إمبراطورية مسطحة تطمح إلى القضاء على تنوع الحضارات وعطاءاتها، من أجل فرض جهالة المدعين السيادة على كوكبنا الأرض، من خلال: اقتصاد السوق اللامحدود الذي يستهدف الزيادة في الأرباح، واتساع الهوة داخل البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء. وهو ما أشرته الدراسات الاقتصادية أو الثقافية العربية والأجنبية والتي منها دراسة: (روجية جارودي). (جارودي: ١٥-٤٨) اختراق مكونات الهوية والثقافة العربية والإسلامية، من خلال وسائطها وعبر منافذ الفلسفة التربوية والمناهج الدراسية، والبرامج الثقافية، ووسائل الإعلام والاتصال والمنظومة المعلوماتية، ومن هذه المكونات التي تعرضت للاختراق: الشخصية العربية، الفكر السياسي العربي، الوعي القومي، الوعي الديني، التاريخ العربي وتزويره، تهميش الثقافة الوطنية، والتنشئة الاجتماعية، والفكر الوحدوي العربي، وتشويه التراث العربي ..الخ. فضلاً عن محاولة تدمير القيم الاجتماعية والأخلاقية، ومحاولة إحلال القيم الاستهلاكية، القيم الفردية المادية، الشهوات الجسدية، الأنانية والفردية، النظام الاجتماعي، العلاقات الأسرية ونحوها. (الباحث الجامعي، ٢٠٠٤: ٢١٠-٢٤٥)

٤) تحديات الثورة المعلوماتية:

أ - وأولى تحدياتها: تطورالتقانة الحيوية = (البيوتكنولوجي) ذات الصلة بتطور علم البيولوجيا الجزئية، والمعالجات الجينية للأطفال والاستنساخ البنائي والحيواني، الذي بدأ يمتد إلى الإنسان، والهندسة الو راثية، التي مثلت ثورة في عالم الزراعة والإنبات، وزيادة الإنتاج وتحسينه، وسلامة الأغذية وحفظها والمنافسة الدولية فيها، والتنوع البيولوجي في البذور والنباتات المعدلة جينياً وخلافها. (زحلان: ١٤-٢٢)

ب- وأما ثانيها: الانفجار الضخم لتقانة المعلوماتية، والاتصالات الجديدة، بوصفها الوجه البارز للعولمة المعلوماتية. ففي جانب منها يظهر النظام الإعلامي الجديد، حيث تؤكد الدراسات أن النظام الإعلامي العالمي الراهن يتسم بالاختلال الصارخ في تدفق المعلومات عبر شبكة المعلوماتية والاتصالية المتقدمة من الشمال إلى الجنوب، والعكس لصالح الدول المتقدمة، وعدم المساواة في موارد المعلومات، ونقص المعلومات عن البلدان النامية، وتحكم الدول المتقدمة في تدفق المعلومات، وعدم وجود قواعد دولية للسلوك المهني، وعدم التوازن في حقوق المؤلف والانتاج الإعلامي. (المحمودي: ٣٣٣)

وقد ارجع (جارودي) سبب الاختلال الثقافي والهيمنة الإعلامية إلى حصر مصادر الاخبار في المؤسسات الإعلامية الأمريكية بنسبة ٩٠٪ في عام ١٩٩٤م الأمر الذي جعلها مهيمنة على الإعلام والثقافة، على غرار منظمة التجارة العالمية، وتحويل الثقافة إلى دائرة تجارية بمقابل عجز الميزان التجاري الإعلامي لباقي دول العالم والتي نحن العرب نأتي في أخرها. (جارودي: ٤٧-٥٤)

ج – وأما ثالثها: فشبكة الحاسوب والإنترنت، و يتجسد التحدي في هذا الجانب باحتكار الدول الصناعية الكبرى لملكية هذه التقانة، واحتكار امكانات وخبرات إنتاجها، ومن ثم برمجتها واستثمارها بالشكل الذي ينسجم مع

مصالحها، بمقابل ضعف نشاط الإنتاج العربي لهذه التقانة، أو استثمارها، أو المشاركة في برمجتها، وحتى اقتنائها وتعميمها على مناحي النشاطات العلمية والتربوية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية. كان من نتائجها عولمة أنماط حياتنا المختلفة على وفق ما ترسمه الدول والشركات الكبرى المالكة، واستثمار عائداتها من أموالنا من جهة، وطرحنا في مواجهة مشكلة حضارية شاملة، علينا أن نستعد للتعامل معها بأسلوب علمي متميز. وهو الذي لم يحن أوانه عندنا بعد، لعدم امتلاكنا القدرة على التعامل الجاد والسريع مع هذه الثورة، لا إنتاجاً، ولا مهارة تشغيل أو مشاركة فيها، ولا حتى اقتناءً وتوظيفاً لما توفر منها، في الوقت الذي تسير فيه هذه الثورة المعلوماتية بسرعة خاطفة ونحن ما زلنا بين الرفض، أو الاندفاع أو الإحجام في تعاملنا معها ( ).

٣- نتائج الأزمات والتحديات في المشهد الفلسفي العربي الراهن.

أ) من جهة التناول أوالبحث الفلسفي العام والخاص.

لسنا بصدد عرض واقع المشهد الفلسفي العربي الراهن برمته من البحث إلى الدرس ومؤسساتهما، إنمانقتصر هنا على عرض بعض من عناوين البحوث الفلسفية التي تجرى في الوقت الراهن واهتماماتها في ظل التحول نحو مجتمع المعرفة المعاصر من قبل المشتغلين بالفلسفة بصفة فردية، أوالتي يتم انجازها عن طريق الندوات والمؤتمرات العلمية الفلسفية العربية على المستوى القطري أوالإقليمي أو القومي بصفة عامة خلال العشرين السنة الماضية في الأقل (من١٩٨٧م إلى ٢٠٠٧م) وذلك للتعرف على طبيعة الموضوعات التي تتجه إليها عناوين ومفردات الكتب والبحوث، وحتى عناوين المؤتمرات نفسها، للوصول إلى موجهات البحث الفلسفي والقضايا التي تؤرق المشتغلين بالفلسفة والفكر العربي المعاصر وتفرض نفسها بفضل الدوافع والتحديات الداخلية أو الخارجية، والتي منها قضايا التراث والحداثة والأصالة والمعاصرة، والعقل والعقلانية، ونتائج الانفجار المعرفي المعاصر، والعولمة بصورها المختلفة، وقضايا اللغة والتكنولوجية والهوية الثقافية في ظل الثورة التكنولوجية والتقانة المعلوماتية، ومشكلات المجتمع العربي وتحديات التنمية والتخلف، التربية والتعليم، البحث العلمي وعلاقة ذلك بالسلطة والسياسة والديمقراطية والحرية، والعدالة الاجتماعية، والتداول السلمي للسلطة وحرية الرأي من خلال منابر الفكر والمعرفة والاعلام الرسمية وغير الرسمية، والأداء المؤسساتي لنظم الحكم في الوطن العربي ..إلخ. وسوف يتحدد ترتيب هذه القضايا والمشكلات في نطاق مشهد البحث الفلسفي، وفي نطاق المدة المحددة آنفاً وفي ما هو متاح لنافي هذه الأوراق، وما بأيدينا من أعمال الندوات والمؤتمرات الفكرية والفلسفية أو المؤلفات الخاصة، - ليس منها بحوث ورسائل الماجستير والدكتوراة التي تخضع أغلبها للحاجة الأكاديمية التدريسية للأقسام الفلسفية في الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث العربية، فقط غير مأخوذ بنظر الاعتبار الحاجة المعرفية والعلمية أومتطلبات التنمية الاجتماعية في ظل التحول نحو مجتمع المعرفة المعاصر في طبيعة اهتمامات موضوعاتها وعناوينها ومنها على سبيل المثال لا الحصر :-

- بحوث ومناقشات المؤتمر الفلسفي العربي الثاني الذي نظمته الجامعة الأردنية للفترة من ١٣-١٥ / ١٢/ ١٩٨٧م بعنوان: الفلسفة العربية المعاصرة (مواقف ودراسات)، (ط مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت)، وهو من أفضل المؤتمرات الفكرية العربية الوحدوية، - بعد المؤتمر الفلسفي العربي الأول ١٩٨٣م - من حيث شمولية تمثيل المشاركين لأغلب أقطار الوطن العربي من جهة، وتنوع اتجاهات المشاركين ومذاهبهم ومدارسهم الفلسفية أو الفكرية من جهة أخرى، بلغ عددهم (٣٠) أستاذاً ومفكراً وباحثاً، منهم (٢٠) مشاركاً

ببحوث ودراسات، توزعت بين الإشكالية البنيوية والمنهجية للعقل الفلسفي العربي (المصريون)، وفلسفة العلم والاتجاهات العلمية والاجتماعية للفكر العربي، (المغاربة) والفلسفة والإيديولوجيا (لبنان والشام)، والتراث والفلسفة (مصر –سوريا –المغرب العربي).

-بحوث ومناقشات ندوة المعهد العالمي للفكر الاسلامي الموسومة (نحو فلسفة اسلامية معاصرة) والمنعقدة في شهر أغسطس ١٩٨٩م شارك فيها نحو ١٥ مفكرا وباحثًا في الفكر والفلسفة الاسلامية (أغلبهم من مصر) توزعت أوراقهم بين تحديد معنى الفلسفة الاسلامية والتأصيل اليوناني للفلسفة الاسلامية والمنهج في علم الكلام والفلسفة، وتطويرمناهج الدراسة الفلسفية في الجامعات العربية، وإسلامية المعرفة وعلاقة الفلسفة الإسلامية بالعلم.

- بحوث ومناقشات الندوة الفكرية للمجمع العلمي العراقي الموسومة قضايا إشكالية في الفكر العربي المعاصر ، المنعقدة في ١،٢ شباط/فبراير ١٩٩٤م (ط مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت)، شارك فيها ٦٧أستاذا وباحثا ومهتماً في قضايا الفكر والفلسفة، معظمهم من العراق، (٩) منهم قدموا بحوث ودراسات، توزعت بين معوقات التفكير، وبعضا من إشكالية الفكر العربي = (القومية في المفهوم الاسلامي والعلماني والتعصب العرقي والثقافي)، وإشكالية العقلانية في الفكر العربي والثقافة والتربية، والعلاقة بين المثقف والسلطة والجماهير، ودور المفكر العربي في صنع التاريخ، ومحاربة الجذور التاريخية للتعصب ودوافعه.

- بحوث ومناقشات الندوة الفكرية للمجمع العلمي العراقي أيضاً المنعقدة في الفترة من ١٣-١٥ كانون أول ديسمبر ١٩٩٤م، بعنوان: مكانة العقل في الفكر العربي، (ط مركز دراسات الوحدة العربية –بيروت) شارك فيها (٢٤) مفكراً وأستاذاً وباحثاً ومهتماً في الفكر العربي وقضاياه (معظمهم من العراق) منهم (١٥) شاركوا ببحوث ودراسات، توزعت بين بنية العقل والعقلانية في المجتمع العربي، وأصول العقل والعقلانية في الفكر العربي الإسلامي (في المشرق والمغرب – فترة الإزدهار)، والعقل العربي النهضوي وتحديات الأنا والآخر في عصر النهضة العربية الحديثة، وظاهرة تراجع العقلانية في منعطف الألفية الثالثة، والعقل العربي ومشكلة التخلف والتجزئة والوحدة، ومشكلة الواقع (الحرية والعدالة)، والعقل العربي ومشكلة التبعية الفكرية (موضوع الأصالة والمعاصرة).

- بحوث ومناقشات الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية – بيروت للفترة من ١٧- ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧م بعنوان العرب والعولمة، (ط٣ مركز الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٠م)، شارك فيها حوالي (٧٦) مفكرا وباحثًا من أغلب أقطار الوطن العرب ومن مختلف التخصصات العلمية والإنسانية، وكان حضور المشاركين من المشتغلين بالفكر والفلسفة في الوطن العربي هو الأغلب مقارنة بغيرهم من الاختصاصات العلمية والمعرفية والثقافية، قدمت في الندوة أكثر من (١٠) أبحاث ودراسة، وأكثر من (٢٢) تعقيباً، توزعت موضوعات البحوث بين الإطار العام للعولمة (المفاهيم والمصطلحات)، والعولمة والتقانة والثورة المعلوماتية وتحدياتها، والعولمة والدولة الوطنية، والعولمة والهيمنة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، وجدلية العولمة (إسرائيلياً)، والعولمة في الإطار العربي (العولمة والهوية الثقافية، وعولمة الثقافة)، والعولمة والاقتصاد والتنمية العربية، والعولمة بين القدر المحتوم، والإمكانات المتاحة أمام الدول منفردة أو مجتمعة ونظمها المجتمعية المختلفة.

- وأشارت مجلة الفلسفة والعصر الصادرة عن لجنة الفلسفة في المجلس الأعلى للثقافة، مصر، في عددها

الأول / أكتوبر ١٩٩٩م ، ص ٢٧٧ – ٢٩٣. إلى ندوات لجنة الفلسفة في المجلس بين عامي ١٩٩٨م، ١٩٩٩م، تضمنت أعمالها : التعليم الفلسفي في مصر، واقع المنهج وأهدافه ومحتوياته، وتوصيات مؤتمر التعليم الفلسفي في مصر لمحمود أمين العالم وآخرون، وشخصية زكي نجيب محمود وثقافة العصر للدكتور عاطف العراقي وآخرون، وأحمد فؤاد الأهواني بين ثقافة اليونان والثقافة الإسلامية للدكتور عاطف العراقي وزينب الخضيري، والنزعة الإنسانية في فلسفة نجيب بلدي والتعريف به للدكتور ماهر عبد القادر والدكتور حبيب الشاروني، وقراءة في الكتاب التذكاري عن زكي نجيب محمود، وحوار الأجيال للدكتور حسن حنفي ومحمود أمين العالم وآخرون، والفلسفة الراهنة والعولمة للدكتور صلاح قنصوة وآخرون، والفلسفة بين الخلاف والإختلاف للدكتورة زينب الخضيري وآخرون.

- ندوة بيت الحكمة العباسي / بغداد والمنعقدة في الفترة من ٢٣-٢٤ يونيو / حزيران ١٩٩٨م بعنوان: الفكر الفلسفي العربي المعاصر (اتجاهات ومذاهب ومناهج وشخصيات) شارك فيه (٢٢) مفكرا وباحثا في الفكر الفلسفي، قدم (٩) منهم بحوث ودراسات، توزعت بين العقلانية والمنهج النقدي والتكاملي في الخطاب الفلسفي، والفكر الفلسفي العلمي المعاصر وبعضاً من أعلامه، والموقف من التراث والآخر (الحضارة الغربية) فضلا عن الأدب الفلسفي، والمذاهب التربوية في الفكر الفلسفي العربي المعاصر. وقد سبقتها ندوة أخرى في عام ١٩٩٧م تناولت المشهد الفلسفي في العراق خلال نصف قرن.

- جمع مركز دراسات الوحدة العربية حوالي (١٣) بحثاً ودراسة نشرت في أعداد متتالية في مجلة المستقبل العربي بدأ من ١٩٩١م وحتى ١٩٩٨م لمفكرين ومشتغلين في الفكر العربي المعاصر، يمثلون رؤى ومواقف فكرية متنوعة، معظمهم من المغرب العربي وبلاد الشام ومصر والعراق، دار أغلبها حول قضايا التنوير والنهضة، وتوزعت بين إشكالية الحداثة والتنوير لدى بعض التيارات الثقافية، والمنهج النقدي لتاريخانية ومفاهيم الفكر العربي، وظاهرة التحديث في المجتمع العربي (الجانب النظري)، وموضوع الأصالة والمعاصرة (قصة النزاع بين التراث والتجديد أو الأصالة والمعاصرة)، وتصورات ورؤى حول المشروع العربي النهضوي المنشود، ومتطلبات النهضة وضرورتها.

- بحوث ومناقشات الندوة الفلسفية الثانية عشرة للجمعية الفلسفية المصرية بجامعة القاهرة، للفترة من ١٨-٢١ تشرين ثاني / نوفمبر ٢٠٠٠م بمناسبة مرور ربع قرن على الإشهار الثاني للجمعية (١٩٧٦-٢٠٠٠م) ألقي فيها حوالي (٣٥) بحثاً من أساتذة وباحثين ضموا سبع دول عربية هي (مصر-تونس – الجزائر – المغرب – العراق - الأردن - لبنان) توزعت على أربعة أقسام:

١- الإشكالات العامة (واقعها في ١٠٠عام – أزمة التوفيقية والحداثة – الحرية – أسئلة الفلسفة وتاريخها – العقل والشرع – الأخلاق – القومية والأممية – مشكلة العقلانية وتجديدها)

٢- الفلسفة في مصر (شخصيات ومذاهب وأفكار علمية وميتافيزيقية)

٣- الفلسفة في المغرب العربي (اتجاهاتها – مصادرها اهتماماتها وقضاياها = الحرية الحداثة الموقف من التراث السياسة – التاريخ وإشكالية المصير شخصيات فلسفية وجهودها)

٤- الفلسفة في الشام والعراق (النقد الحضاري – الإستقلال الفلسفي – تمثل النهضة – اتجاهات جديدة (المدرحية) – واقع الانجاز والمشهد الفلسفي في العراق (١٩٠٠-٢٠٠٠م) شخصيات مذاهب وتيارات – بحوث ودراسات أكاديمية في الفلسفة وقضاياها المختلفة في الجامعات والمعاهد والكليات العراقية.

- بحوث ومناقشات المؤتمر الفلسفي العربي الثاني لبيت الحكمة العباسي المنعقد في الفترة من ١٦-٢٠ اذار مارس ٢٠٠١م بعنوان الفلسفة والانسان العربي في القرن الحادي والعشرين، شارك فيه حوالي (٨٠) شخصية فكرية وفلسفية عربية، جمعت العراق وأقطار المغرب العربي كلها، وبلاد الشام كلها (سوريا – الأردن – لبنان – فلسطين) واليمن، والسودان، قدمت فيه حوالي (٥٦) بحثا ودراسة وورقة، توزعت بين (١١) محورا هي: [السلطة والمعرفة – الفلسفة والمنهج – الفلسفة والسياسة – الفلسفة والعقيدة والأيديولوجيا – الفلسفة والاغتراب – الفلسفة والعلم – الفلسفة والعولمة – الفلسفة والحياة – الفلسفة والأخلاق والتربية – الفلسفة والنظم الاقتصادية – الفلسفة والإنسان].

- وأما ما يخص الأعمال الفردية للمفكرين والأساتذة والباحثين والمشتغلين بالفلسفة في الوطن العربي، فلا تختلف عن الأعمال الجماعية الصادرة عن الندواة والمؤتمرات الفكرية والفلسفية، إن لم تكاد تتقارب وتتفق معها في الموضوعات التي تتناولها، والاهتمام الذي يشغل مثل هؤلاء ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- كتابات الدكتور محمد عابد الجابري، وتتركز على قضايا العقل العربي تكوينه وبنيانه وقضاياه المعرفية والسياسية والاخلاقية، ومشكلاته المنهجية والنظرية والايديولوجية وأزماته الأساسية، وطبيعة الفكر العربي المعاصر وإشكالياته، وقضايا التراث والمعاصرة وتحدياتهما وصراعهما، العلاقة بين الفكر والواقع، مشكلة النهضة، وأزمة الابداع في الفكر والثقافة والخطاب العربي المعاصر، الوحدة العربية والتقدم وكيف تتحقق على مستوى الوعي والواقع، الهم النهضوي العربي ومستقبله، أسباب الفشل، التوجه نحو المستقبل – الديمقراطية الحوار – الروحية – الوعي القومي وسائل مواجهة التحديات المستقبلية، والفكر المعاصر واهتماماته: العولمة – صراع الحضارات – الانهيار الاخلاقي – التسامح الفكري والاجتماعي والديني والمذهبي – الديمقراطية والقيم – الفلسفة والمدنية، فضلاً عن أعمال التحقيق في التراث العربي العقلاني من خلال نماذجه (ابن رشد ابن حزم ..إلخ).

- يقترب من الجابري بالاهتمامات والموضوعات التي يتناولها الدكتور حسن حنفي – رغم التباين المنهجي والمذهبي بينهما - من مثل تجديد التراث الفقهي والكلامي العربي الإسلامي وتبديل موضوعاتهما القديمة بموضوعات معاصرة (نحو علم كلام معاصر – نحو توحيد متحرر – من العقيدة إلى الثورة) إلخ. فضلاً عن التشابه في المواقف بينهما من التراث وأهمية تجديده والبحث عن عناصر التقدم والعقلانية فيه، وإزالة الشوائب، ومحاربة مظاهر التخلف في التاريخ العربي الاجتماعي والسياسي والفكري والديني ويشترك في هذه الرؤية: (خالد محمد خالد - هشام جعيط – فهمي جدعان – هشام شرابي –حسام الألوسي –طيب تيزيني – محمد عمارة – أبو بكر السقاف) رغم تباين مرجعية كل منهم المنهجية والمذهبية والفكرية أو الايديولوجية.

- وبالقدر نفسه والتركيز على الالتقاء الحميمي والصلة الضرورية بين القومية والاسلامية وأهمية الحوار بين القوميين والاسلاميين، وإنهاء الخصومة والصراع القديمين بينهما، وإمكانية التراث الثقافي والديني والعلمي العربي الإسلامي في الاندماج والتفاعل العقلاني الخلاق مع المعاصرة والمستقبل، فضلاً عن المطالبة بالحرية السياسية والفكرية والعقائدية والمذهبية بوصفها حالة من التنوع والإختلاف في إطار الوحة والائتلاف، والتحاور والتثاقف بين أبناء الأمة بمختلفاتهم الفكرية والمذهبية والدينية والديمقراطية والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، والعدالة الاجتماعية، بوصفها عنوان النهوض الأولي للأمة وتقدمها – المصير

العربي (هشام جعيط –جورج طرابيشي - محمد عمارة – فهمي جدعان –راشد الغنوشي).

- أما المشترك في الكتابات الفردية لرموز الفكر العربي المعاصر (محمد عابد الجابري -فؤاد زكريا –أمين هويدي – حسن حنفي – أحمد الإبراهيمي – فهمي جدعان – أنور عبد الملك – محمد جابر الأنصاري – محمود أمين العالم ...إلخ) فهو الموقف من الغرب أو الآخر، رغم الدعوة إلى مع الذات و الحوار والانفتاح على الآخر، إلا أن رؤيتهم لموقف الآخر منا هي الهيمنة – التآمر – الاستقواء بالقوة والمال والسلاح – احتلال العقل والعرض والأرض. (ينظر: مثلاً: كتاب العربي الإسلام والغرب) العدد ٤٩ لسنة ٢٠٠٢م.

- تناول الباحث فادي إسماعيل بالقراءة النقدية (مفاهيم النهضة والتقدم والحداثة) في الخطاب العربي المعاصر للفترة من ١٩٧٨- ١٩٨٧م ، تضمن إشكالية النهضة والتجربة التاريخية، وتجربة التقدم الراهنة (فتنة الحداثة)، فضلاً عن علاقة الحرية بالحداثة. نخلص من عرض النماذج السابقة والمراجع الأخرى التي استندنا إليها في هذا البحث أو الدراسة ، لبيان صورة المشهد الفلسفي وموضوعات أبحاثه إلى الاستنتاجات الآتية:

١- ضعف النشاط العلمي في الجانب الفلسفي تأليفاً، ونشراً وترجمة ومناقشة مقارنة بجوانب المعرفة والثقافة الأخرى، يشهد بذلك قلة المؤتمرات والندوات وعدم انتظامها زمنياً وامتدادها جغرافياً على مستوى الوطن العربي كله، أو على مستوى القطر الواحد، رغم أن هذا الضعف حالة عامة في انتاج الوطن العربي في العلم والمعرفة والثقافة مقارنة بالدول الأخرى كما تؤشره تقارير التنمية البشرية الوطنية والقومية والدولية كما سنرى.

٢- تركز نشاط التأليف والبحث والمشاركة في المؤتمرات والندوات الفكرية والفلسفية في مصر والمغرب العربي، والعراق وبلاد الشام(لبنان –سوريا – الأردن - فلسطين)، ويغيب عن هذا النشاط دول الخليج عدا حضور جزئي للكويت، ويضعف في السودان وموريتانيا ويندر جداً في اليمن.

٣- أن الاهتمام قد تركز في هذه الاعمال والنشاطات البحثية الفلسفية على مدار (٢٠ سنة تقريبا) حول البحث عن هوية الفكر الفلسفي العربي، بين المرجعيات المغتربة زمانا (التراث العربي الاسلامي القديم) أو المغتربة مكاناً الفلسفة الغربية مذاهب ومناهج ومدارس، وتيارات ثقافية وأيديولوجية، وما يزال هذا البحث امتدادا للمئة السنة الماضية إن لم يكن أكثر .

٤- في خضم المرجعية الثنائية للفكر الفلسفي نشأت ظاهرة التناقض والصراع النفسي داخل الذات العربية الفكرية عكس نفسه في التناقض والصراع الفكري داخل مشهد البحث الفلسفي والباحثين أنفسهم، بين متعصب لمرجعية التراث بلا هوادة، ومنجر إلى الغرب بلا تردد أو تحفظ (التيار الأصولي الإسلامي + التراثيون بمقابل التيار العلماني +الحدثويون) نموذجاً بدأ بعصر النهضة العربية، وحتى نهاية الثمانينات.

٥- أن دراسات وبحوث المؤتمرات والندوات الفكرية المتأخرة منذمطلع التسعينات وحتى اليوم سجلت تراجعاً في الصراع بين التيارات الفكرية التي كانت تعد متصارعة ومتناحرة فكريا وأيديولوجيا وحتى سياسيا وعقائديا في ما قبل ذلك، وبدأت تتجه نحو التقارب والتوافق إلى حدما مثل ما هو حاصل بين القوميون والاسلاميون (ليس السلفيون الأصوليون منهم) أو بين الماركسيون والقوميون والإسلاميون، واتفاقهم أكثر من اختلافهم، والسبب يرجع بنظرنا إلى توحد التحديات الداخلية والخارجية التي تستهدف الجميع دون استثناء وبخاصة

الهيمنة الغربية الأمريكية [الاقتصادية والسياسية والعسكرية والإعلامية والثقافية والتكنولوجية] = باسم العولمة، بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار التوازن في العلاقات الدولية، وتخلي الغرب عن دعم الحركات الإسلامية واستخدام المسلح منها في مواجهة المد الشوعي القادم عبر أفغانستان وأصدقاء السوفيت في الوطن العربي، بمقابل توقف المد الشيوعي وتوقف دعم الحركات التحررية اليسارية في العالم بعامة والوطن العربي والاسلامي خاصة.

٦- أن قضايا الإنسان العربي وهمومه وتحدياته ومشكلات التخلف والتنمية والتقدم الاجتماعي، لم تنل حظها الكافي والواضح في أعمال الندوات والمؤتمرات الفكرية العربية، ولاتوجد صورة واضحة للأولوية في البحث الفلسفي واهتماماته، ولا يوجد فصل واضح لمشكلات الفكر عن مشكلات الواقع، وما يزال التشابك والتداخل في المشكلات قائما بين الذات والموضوع، بين الغاية والوسيلة بين الوعي الاجتماعي والفعل الاجتماعي، بين التراث والتجديد أو الأصالة والمعاصرة، بين تحديات الأنا وتحديات الآخر (نموذج المؤتمر الفلسفي العربي الثالث / بيت الحكمة العباسي / بغداد ٢٠٠١م، الفلسفة والانسان في (ق٢١م)، ونوري الموسوي، قضايا المستقبل العربي – أسامة عبد الرحمن، المأزق العربي الراهن – أنطون زحلان، العرب وتحديات العلم والتقانة – نبيل على، المعلوماتية والثقافة العربية المعاصرة).

٧- أن البحث الفلسفي الراهن متأثر بواقع العلاقة بين السلطة والمعرفة أو المثقف والسلطة في المجتمع العربي، كما يتضح من ظاهرة المد والجزر لقضايا الانسان العربي المصيرية مثل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وتعدد مرجعيات السلطة والقانون، وعودة قانون الغاب إلى حياته اليومية وانحسار دولة المؤسسات المدنية، كل هذه مرتبطة بمدى قبول السلطة أو رفضها لتناول مثل هذه القضايا أو التعريض بها على الأقل.

٨- انحسار البحث الفلسفي العربي عن متابعة التطورات العلمية والمعرفية المعاصرة في العالم المتسارع في التطور والتغير، لانشغاله بهمومه الخاصة، الأمر الذي ضيق الخناق على موضوعات الفلسفة المعاصرة المتجددة، و دورانها في حلقة الموضوعات الكلاسيكية القديمة، كما أبانت عنه العديد من موضوعات الندوات والمؤتمرات التي أشرنا إليها آنفاً، وخلق حالة من الشعور لدى المثقف العربي قبل الانسان العادي بعدم جدوى المعرفة الفلسفية في الحياة المعاصرة، ومن ثم عدم جدوى الإنشغال بالفلسفة دراسة وبحثا وتأليفاً واهتماماً ومناقشة.

٩- أخذ جدل الأصالة والمعاصرة، والتراث والحداثة، و الأنا والآخر أقصى مدى في اهتمام البحث الفلسفي من حيث طول المدة الزمنية في مناقشتها على مدى قرنين من الزمن، فضلاً عن أخذها حيزاً واسعاً في تناول المفكرين والفلاسفة العرب المعاصرين على مستوى الأعمال الفردية أو الأعمال الجماعية: ندوات ومؤتمرات على الأقل فيما تم عرضه من أعمال في هذا الحيز من هذا البحث، مقارنة بالموضوعات المتصلة بواقع المجتمع العربي وقضايا التنمية والتخلف والتقدم والتحديات الناجمة عن التغيرات والتحولات العالمية المعاصرة نحو مجتمع المعرفة التي تأتي في المرتبة التالية.

١٠- يعاني المشهد الفلسفي في الوطن العربي (تأليفا وتدريساً وأنشطة أخرى) من موقف مجتمعي رسمي وغير رسمي سلبي تجاهه بدعوى أولى: أن الفلسفة تتعارض مع الدين كما يطرح الإسلاميون السلفيون للجمهور العربي بل وصل الأمر إلى تكفير المشتغلين بالفلسفة وتبديعهم في منابر المساجد والاعلام

وكتب الفتاوى وأشرطة الكاست، والدعوى الثانية: أن الفلسفة ترف فكري في العصر الراهن لايتصل بالحاجة الاجتماعية للتعليم، ولاللتنمية الاجتماعية في ظل التحول العربي نحو مجتمع المعرفة المعاصر – رغم تأكيد التقرير الدولية والقومية على أهميتها في منظومة المعرفة المعاصرة - ولم تعد الفلسفة تغري المشتغلين أوالمتعلمين في المدارس والجامعات العربية أمام إغراء التعليم التطبيقي التكنولوجي الفني الذي يوفر فرص العمل للمتخصص به في سوق العمل العربية، يؤكد هذا الاستنتاج قلة المؤتمرات والندوات الفكرية والفلسفية، فضلا عن تراجع أقسام الفلسفة والملتحقين بها، بل وصل الأمر إلى إغلاق عدد منها في العديد من الجامعات العربية، وتحويل أسماء البعض الآخر منها إلى أسماء تقترب من الدراسات الإسلامية، وتعرض المقررات الفلسفية في الأقسام الباقية إلى التعديل والتغيير (الأردن – اليمن – ليبيا – تونس) ومحرمة في دول أخرى (السعودية مثلا) وباستثناء الكويت تتواجد الفلسفة بدول الخليج الأخرى على أضيق نطاق.

د) من جهة مكانة الفكر الفلسفي في برامج التحول نحو مجتمع المعرفة. (تقارير التنمية الوطنية والقومية) في تقرير ين للتنمية البشرية كلاهما عن مجتمع المعرفة، الأول: وطني، والثاني قومي: الأول الوطني: تقرير التنمية البشري الثالث في اليمن لعام ٢٠٠٤م الخاص بمجتمع المعرفة بمثلثها (الثقافة – التعليم – المعلوماتية) غاب الفكر الفلسفي بمكوناته الثلاثة (علم الكلام – التصوف – الفلسفة التقليدية) عن محور الثقافة إن في السياق المرجعي التاريخي للثقافة وعلاقتها بالتنمية موضوع الفصل الثاني من التقرير - رغم أثر الفكر الكلامي الواضح في التاريخ الديني والاجتماعي والسياسي لليمن منذ القرن الثاني الهجري وحتى منتصف القرن الرابع عشر الهجري، وتجليه في ظهور الدويلات المذهبية والصراع بين التيارات الفقهية والكلامية والصوفية، وصلته بالظروف الجغرافية والاقتصادية والسياسية، وبخاصة بين القرنين الثالث والعاشر الهجريين، فضلا عن جهود اليمن في حفظ التراث المعتزلي بعد أن كاد يضيع في بغداد مع انقلاب العباسيين على المعتزلة ومحاربة أفكارهم، وكذا دور الفكر الفلسفي في تكوين الحركة التنويرية في اليمن في عقد الثلاثينات من القرن العشرين -، (رغم أن كاتب السطور) – وهو من معدي الأوراق الخلفية للتقرير: (محور الثقافة والتنمية موضوع الفصلين الثاني والثالث) قد ضمن موضوعاً كهذا في المسودة الأصلية للمحور، ولكن حذف من قبل محرري التقرير بدعوى أن ذلك يجدد الصراع الفكري والمذهبي في اليمن من جديد، ويضع التقرير في فصله الثالث (السياسات الثقافية ومؤسساتها في اليمن) الانتاج الفكري في العلوم الاجتماعية والانسانية في آخر الفصل وبما لايزيد عن سبعة أسطر يعترف فيها أن أبحاث وكتب ومجلات الفلسفة في آخر قوائم التأليف والبحث والنشر في اليمن رغم وجود أقسام للفلسفة في جامعات صنعاء وعدن وحضرموت تحتضن عددا لابأس به من أساتذة الفلسفة، وأرجع التقرير سبب ضعف حضور الفكر الفلسفي وتراجعه في المشهد الثقافي والعلمي في اليمن في الوقت الراهن إلى الموقف السلبي للمجتمع والمثقفين والسياسيين تجاه الفلسفة والمشتغلين بها وتحت وطأة تأثير مواقف وفتاوى التيار الديني السلفي الوهابي الذي هيمن على الساحة الثقافية والفكرية من السبعينات وحتى نهاية التسعينات وبخاصة في المحافظات الشمالية، وتعمم فكر هذا التيار على المحافظات الجنوبية بعد الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م لرغبة سياسية في مواجهة الفكر القومي واليساري والإسلامي المتنور الذي ساد في اليمن من ثلاثينات القرن العشرين. (تقرير التنمية الإنسانية، ٢٠٠٤: ٢٥-٦٣)

أما الثاني القومي: وهو تقرير التنمية الانسانية العربية لعام ٢٠٠٣م، لايتضمن هو الآخر الفكر الفلسفي

بصورة واضحة أو مستقلة ضمن الحديث عن الانتاج العلمي في الانسانيات والعلوم الاجتماعية من بين الانتاج الأدبي والفني – القصة والرواية – السينما – المسرح – الموسيقى، ويعترف التقرير بأن البحوث في الفلسفة والاجتماع والتاريخ في الوطن العربي فردية رغم وجود بعض الجمعيات، ولاتوجد مؤسسة عربية رسمية تعمل على تطوير البحث العلمي في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية، وأن الباحث العربي غير مندمج في مجموعة عربية أو عالمية، مما أدى إلى إحباطه وانكفائه في مشاغله الحياتية الفردية، وظهور حالة من اللامبالاة لا بإزاء القضايا العامة فحسب، بل وإزاء المسائل المعرفية ذاتها. (تقرير التنمية الإنسانية، ٢٠٠٣: ٧٤-٧٦) وفي سياق تعريف التقرير للثقافة لايضمن الفكر أوالفلسفة ضمن مكون الثقافة وإنما يتحدث عن التراث الفكري بوصفه يمثل قطاعا أساسيا في المركب الشامل للمجتمع العربي، لكنه يظل ظاهرة تاريخية ترتد وقائعه إلى شروط تاريخية ذاتية أو موضوعية، موضحا أن النظرة إلى هذا التراث باتت مشكلة حضارية وثقافية أمام الواقع العربي الحديث، وبه ارتبطت جملة من المواقف المتعلقة بالشخصية التاريخية، والذات والهوية والخصوصية والأصالة والمعاصرة، والإسلام والحداثة إلخ وارتبطت كذلك بواقعنا العربي الحديث وبأمر التقدم والترقي أو الخروج من حالة التخلف أو الهزيمة، وغير ذلك مما يتطلب استلهام أفكار دافعة للنهضة والتقدم. لقد تحدث التقرير عن العلوم الفلسفية بوصفها العلوم العقلية التي تشمل المنطق والفلسفة والطبيعة والطبية والهندسية والرياضية المنحدرة من اليونان إلى العرب بوصفها علوم دخيلة بتسمية العرب لها، وأنها ذات منهج توفيقي بين مركب النقل والعقل نشطت ما بين نهايات القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي ونهاية الدورة الحضارية العربية الإسلامية، مشيراً بذات الصدد إلى التجربة الصوفية الذوقية الوجدانية التي مثلت مع الفلسفة العقلانية مظهر الحياة الفكرية العربية ببعدها الإنساني والميتافيزيق والوجودي الأصيل للأنسان في العالم. (تقرير التنمية الإنسانية، ٢٠٠٣: ١١٤-١١٧) ومن مراجعة موضوع حال المعرفة في البلدان العربية لا إشارة إلى الفلسفة في خارطة التعليم الحالي الأولي المدرسي والجامعي والعالي رغم إشارة التقرير إلى أثر العلوم العقلية والعقلانية الرياضية والتجريبية في الازدهار الحضاري العربي الاسلامي في العصر الوسيط، وبالقدر نفسه يعترف التقرير بأن النموذج المعرفي العربي الراهن (يقصد الفكر العربي الحديث) تتجاذبه تيارات شتى ومناهج متعددة ترتبط بعوامل متعددة وتتصف بالتعارض والتناحر والتوتر والتشدد في أغلبها بين إسلامية متشددة وإسلامية إصلاحية وتقدمية تنموية، وماركسية، وليبرالية، وتقانية ووضعية، وغيرها من الاتجاهات الفكرية المنعكسة في السياسة وفي التاريخ والاقتصاد وفي الفلسفة والعلم وفي المجتمع تتناول موضوعات مشتركة مثل التقدم والتخلف والأصالة والمعاصرة، والأنا والآخر وهي متواترة منذ مايزيد عن القرن، وتعكس دوران العقل العربي حول نفسه دون أن تتجاوز ذاتها، ومكتفية بالعناوين العريضة، وذات فحوى شعاري استنهاضي بكائي نادب للذات وللحظ العاثر معا وملقيا اللوم على الغير دون التوجه نحو فهم الواقع العربي ومعالجة أوضاعه، ويعزي التقرير السبب في ذلك إلى دخول الهم السياسي على العمل الفكري وعلى تلقيه. (تقرير التنمية الإنسانية، ٢٠٠٣: ٤٣-٤٥)

ب)من جهة علاقة الفكرالفلسفي بالواقع العربي ومشكلاته.

- في عصر الأنوار الأوربي (في ألمانيا) إبان التناول (الكانطي) للصراع بين الكليات الجامعية. بين كلية اللاهوت وكلية الفلسفة، حيث مثلت الأولى: السلطة الدينية والمدعومة من السلطة السياسية، والثانية: تمثل البحث والثقافة الحرة، والمتمثلة بالفلسفة المعتمدة على العقل وحده، وليس على سلطة الدين وسلطة

الحكومة أو الدولة التي تعتمد عليهما الأولى. فكانت وظيفتها - أي الفلسفة - الرقابة على تلك المؤسسات في الوقت الذي تريد كلية اللاهوت أو السلطة السياسية أن تجعل الفلسفة (العقل) خادمة مطيعة لها، حتى تجرها ورائها، وتخفي نورها، فضلاً عن فاعلية قوانين السلطة السياسية في تقييد حرية الفكر وتكبيل أغلالها. وفي الوقت الذي نجد الفلسفة – بطبيعتها- لا تخضع نظرياتها إلى إرادة حاكم، وإذا خصصت عملياً لنظرية ما، فيستحيل اعتبارها حقيقية، لأنها مفروضة من إرادة الحاكم. وقد كان للفلسفة بعد ذلك ما أرادت أن فرضت قوانينها على قوانين سلطة اللاهوت الكنسي وسلطة الدولة والمجتمع. (حنفي، ١٩٨١: ٢٤٩-٢٥١)

- وفي عصر الأنوار الأوربي (في فرنسا مثلاً)، أبان دفاع (فولتير) عن (كالاس) ومحاولة إثبات براءة (ر يقوس)، عن نموذج لسلوك المثقف تجاه طغيان السلطة وسلطة الطغيان، واعتبرت نموذجاً لعلاقة المثقف بالسلطة، حين نزل إلى الساحة العامة مقراً للحق، ودافعاً لشبهه، وأن ما حدث في (ق ١٩م) في فرنسا كان أقوى من حيث المشاركة الواسعة للمفكرين في الحدث، أو من حيث حجم تأثير القضية، مما كان كافياً لخلق حدث ثقافي جديد في تاريخ الفكر الغربي. ففي نظر المفكر الفرنسي، لا يمكن للنظام السياسي أن يبدوا إلا استمراراً للنظام الكوني، إذ أن تكون هناك سلطة، يكون هناك استعداداً طبيعياً لعالمنا البشري، ومن الممكن أن تصبح السلطة عميا، لو أن شأْن الناس ترِك للقدر، أو للرغبات والعواطف التي تعكس فوضى في الدولة وفي الفرد، وضد هذا كانت سياسة المثقف. وما استفادته الفلسفة السياسية الفرنسية من موقف المثقف، أن الفرد كقيمة أولى: في ذاته، في مواجهة سلب السياسة في ذاتها. والقيمة الثانية: هو السعي الحثيث إلى وضع خط فاصل بين الفرد والسياسة، المواطن والدولة، الشخص والمجتمع، على أساس أن ما هو اجتماعي سياسي، سلبي لما هو فردي وشخصي، أي تأسيس سياسة الفرد ضد سياسة السياسة، أو سلطة الفرد ضد سلطة الدولة والمجتمع، وأن قيمة الفيلسوف – كذلك - هو بناء تفكير لدى الأفراد، يقوم بإزالة الأوهام وتحطيم الأصنام، وقهر الظلاميات. وأول ما يحطمه الفكر عند الفرد، هو وهم السلطة، وأن يضل المواطن عنيداً في فكره، مسلحاً بالتحدي، والتشكك المستمر، وبخاصة تجاه نوايا ومشاريع وأهداف السلطة الحاكمة. (الشيخ، ١٩٩١: ١٤-٣٢) ذلك في الغرب - وفي عصر الأنوار بالضبط - هو سياق طبيعة العلاقة بين المثقف والسلطة. فما هو حالها؟ وكيف تتحدد في تاريخنا الاجتماعي والسياسي العربي القديم أم الوسيط أو الحديث والمعاصر؟.

- ففي العصر الأول من تاريخنا العربي الإسلامي = (القرون الثلاثة الهجرية) كان العلماء، والفقهاء، والمفكرون متحررين، يؤثرون في السلطة ولا يتأثرون، لأنهم لا يعملون موظفين مع السلطة، وكان هؤلاء يؤْتون ولا يأتون، ويأمرون ولا يأتمرون، لعظم رسالتهم في الأوساط جميعاً.

- لكن في عصر التراجع، تحول الكثير من أولئك إلى موظفين، يأخذون رواتبهم من الدولة، مقابل قيامهم بوظائفهم الفكرية والعلمية، وفي مؤسسات دينية رسمية بدأً بالمسجد، ونهاية بالقضاء، ولهذا نشأ تيار فكري يبرر مظالم السلاطين، ويدعو لهم بالنصر، رغم ما يرتكبون من أخطاء وخطايا عظيمة في حق الأمة. وينسحب هذا على واقعنا الفكري والاجتماعي الراهن. – فرغم التحولات الكبيرة - فقد تراجعت الدعوات المتحررة من أوهام السلطة واستبدادها، والرافضة للظلم والقمع، والتي بدأها الكواكبي، والأفغاني، والطهطاوي، والتونسي، وابن باديس. (عمارة: ٢٧٤-٢٧٥) ثم ظهرت أفكار وتيارات فكرية ذات طابع استحيائي – تراجعي مداهن، بحكم المحددات التي أوثقت الفكر والمفكرين، وقيدت عقولهم قبل ألسنتهم. فكانت علاقة الفكر والثقافة بالسلطة رهينة محددات لا يستطيع الفكر معها أن ينطلق إلى ما ورائها، ليجعل من الحقيقة هي

السلطة، المنبثة في كل مكان، وأن العقل منذ أن ولد، وهو يريد آلة تعذيب مسلطة على رقاب الأقليات، - كما يرى (فوكو، وسيرس) من فلاسفة الألمان. (الشيخ: ١٨٤) وأن فكرنا الديني أو الفلسفي المحافظ، أو الليبرالي عبر رموزه ما يزال يمارس أسلوب التبرير الذي كانت تمارسه الكنيسة للنظام الإقطاعي السائد في العصور الوسطى، بل ويشارك فكرنا – السلطة السياسية والدينية - الرأي تجاه الثائرين على الظلم، بأنهم مارقون وملعونون من عند اللّه، وتسوغ الرضوخ للظلم والرضاء به في الحياة الدنيا بأنه مفتاح رضوان اللّه بالآخرة – تماماً- كما فعلت المسيحية. (قطب، ١٩٩٣: ٧٤ بتصرف)

- وأول نتائج هذه العلاقة على الواقع الفكري والاجتماعي المعاصر، هي تلك العوامل التي تعيق خلق ضوابط تحدد مهمات كل من العقل العربي والسلطة، من مثل: تمزق أواصر الأمة، وتنازع الطائفية، والعصبية والعرقية، وحتى تمدن السلطة بكل أشكالها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والثقافية، غير متوحدة في صدروها عن العقل العربي المتأثر بهذه السلطات. فالأوربيون تمسكوا في القرون الوسطى بتراث اليونان واللاتين، تمسكاً جعل الفلاسفة يعيدون - من البداية - خلق ما فعله الفلاسفة الأقدمون، وهو ما لم نفعله نحن مع فلاسفة العرب والمسلمين، بل وجدنا أن الهوة عميقة بين الفلسفة العربية الإسلامية والفلسفة الأوربية، وفات جميع المعنيين بالفلسفة، أن الفلسفة الأوربية إنما هي وليدة تأليف جديد لقراءة التراث الأوربي القديم والوسيط على نحو يساوق أحكام الصلة بين العقل والسلطة. (الاعسم، ١٩٩٩: ١٧-١٨)

- وثانيها: ترسيخ فكرة السلطة في إرثنا الثقافي والاجتماعي، ذلك أن مجتمعنا العربي في أصله: إما زراعي، وإما قبلي، وفي كلتا الحالتين يكون مجتمعنا تقليدياً، ميالاً إلى التقييد الحرفي بسلطة القديم الموروث والشائع والمشهور، وينظر إلى التجديد على أنه بدعة، وإلى تحدي التقاليد على أنه هرطقة، وبخلاف فقدان السلطة وانهيارها في المجتمع الغربي الحديث حتى في الأسرة إلى حد ما، لكن في مجتمعنا العربي ما يزال للسلطة مجال في السياسة والاجتماع والفكر، ويزيد عما هو مطلوب في عصر يتسم بالتجديد والتغير السريع. (زكريا: ١١٧)

- وثالثها: (السلطة الفكرية للمشهورين)، فقد وقع خطابنا الفلسفي تحت تأثير نوع آخر من السلطة تعيق انطلاقه، وهي أشبه بالسلطة التقليدية التي لا تناقش، والذي تخضع له، بناءً على إيماننا بأن رأيه هو القول النهائي الذي يسمو على معرفتنا، وهو خضوع اتكالي ينم عن العجز والافتقار إلى الروح الإبداعية الخلاقة، وهو الذي حاربه عصر النهضة، وحارب معه كل سلطة عقلية سائدة تركزت عناصرها على الشهرة، مثلما كان فكر أرسطو سلطة ومصدر أساسي في المعرفة لمدة (خمسمائة عام) في أوربا الوسيطة، وأن التقادم الذي يحتل مكانة في الفكر بحكم عمقه في التاريخ، والانتشار الذي يكسبه الثقة الزائدة بزيادة عدد المؤمنين به، عادة ما يدعم الرأي ويؤيدهُ إذا اتفق مع رغباتنا ويتعارض إذا تصادم معها أو أحبط أمانينا. (زكريا: ٨١-٩٢)

- ورابعها: توحد الموقف المعادي من الفلسفة. فإذا كانت الكتابة في حد ذاتها سجينة شبكة معقدة من العلاقة السلطوية، فإن الفلسفة بخاصة تقوم على مصارعة عقلية لاستبداد هذه الشبكة من أجل البقاء، لأنها الحرية = (حرية الفكر – حرية الكلمة - حرية الحياة والموت)، والقاتل لها مجموعة من المعطيات المختلفة، تارة علمية وتارة سياسية وأخرى دينية، وترتدي ثوب معقولية الفكر، ومنطق الواقع، فباسم العلم الرياضي يتم إعدام الفلسفة، لأنها حديث لا طائل منه، وباسم السلطة السياسية أو الدينية يحاكم الفيلسوف، لأنه مفسد[1] للشباب، والهدف من قتلها وإعدامها هو محاولة لإعدام الحرية. كما أن ماهية السلطة معضلة تثير

الخلاف، وحضورها في كل حقل اجتماعي، وكل نسيج عقلي داخل كل العلاقات. والسلطة متنوعة داخل مجموع المؤسسات البنى الاجتماعية، ومتشابكة داخل النسيج الاجتماعي، - وكما يرى (فوكو) - فهي ممارسة قبل أن تكون جهازاً أو مؤسسة، فتأخذ شكل الصراع المتقلب والمستمر في آنيته، وهذا الصراع ينتج أجهزة قمعية وعقلية تحاول السيطرة على هذه الصراعات وهي متنوعة داخل القبيلة، وداخل المجتمع، تقوم على القهر والرعب والعنف، وتمارس مع احترام القوانين الشرعية، وضد كل مبادرة لحرية الفرد في التعبير، والتفكير، والرأي، والتقدير، وتحويله إلى وسيلة أو أداة في أي مشروع يراد تمريره، دون استشارته أو معاملته، كفرد حر في تصرفاته، كما تقوم على جدلية الحرية والعنف والقسر بنوعيه الأيديولوجي، والعنيف. (التريكي، ب.ت: ٥٦-٥٩)

وخامسها: ممارسة الوصاية على المثقف – المفكر، وذلك بوضع خطوط حمراء لا يمكن له أن يتجاوزها في تفكيره، فضلاً عن وضع مناهج وأيديولوجيات رسمية تفرض عليه الالتزام بها، حسب طبيعة الأيديولوجيا الرسمية القائمة. فبعد أن همشت الثقافة الدينية، وارتفع منسوب الفكر العلماني وازدهر، تراجعت الدولة عن القيادة الثقافية والفكرية للمجتمع، وارتبط المثقفون بالدولة وظيفياً، وخضعوا لتقلباتها السياسية وارتبط الفكر الجديد بثقافة النفط ووسائل اتصالها. (العظمة: ٢٦٨ بتصرف)

وسادسها: تراجع دور المفكر العربي بفعل التراجع الثقافي في المجتمع العربي. فقد رأى بعض الباحثين أن مثقف عربي أقدم على إحراق كتبه ونتائج دراساته، بحجة أن المجتمع الذي يعيش فيه بلغ درجة من الانحطاط الثقافي، تعذر معها على المفكر أن يلعب دوراً إيجابياً في توجيه الأمور، مما حدا بمناداة البعض بوجوب مقاطعة المفكر العربي للسلطة، لأن السلطة (بنظره) ليست بالمفهومين الوطني والقومي جيدة، وانفرد آخر برأي مغاير لهم، وهو ضرورة مد الجسور بين المفكر والسلطة، ولكن وفق معايير الصدق والوضوح، وسلامة الهدف، وهذا ما لم يتوافر الآن في محدد هذه العلاقة، وستظل المشكلة مطروحة على أساس ميتافيزيقي يصعب شخصنته في علاقة اليوم. (التير: ٢٧٢-٢٧٧)

وسابعها: اتساع الفجوة بين المفكر وصانع القرار، بسبب نظرة السلطة التبسيطية للمشكلات المجتمعية في المجتمع العربي. ذلك أن السلطة في كل قطر عربي تتخذ موقفاً من القضايا والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية يتسم بالبساطة، وعدم التعقيد، وتسهيل مهمتها، بحيث ترى عدم الحاجة إلى البحث والدراسة، لذلك تصدر قرارات حول المسائل المتعلقة بحياة الناس، دون أن تكون مبنية على معطيات ونتائج البحوث والدراسات العلمية، رغم قناعتها بأهمية البحث العلمي، ولكن أهمية متدنية. والسبب حصر الخيارات أمام الباحث العلمي من جهة، وانقسام الباحثين والتنازلات التي يقدمها بعضهم أسهمت في تهميش دورهم من جهة أخرى، ومن ثم لم يتمكن - لا أولئك المتعاونون مع السلطة، ولا الواقعون على الحياد خارج الأطر المؤسسية - من تضييق الفجوة التي تفصل بين الباحث = (المفكر – المثقف)، وبين صانع القرار في بلدانهم. (التير: ٢٧٤-٢٧٦)

وثامنها: أسبقية القرار على البحث العلمي، أو عدم الاعتماد عليه. - رغم تفاؤل بعض الباحثين - بالقول «لست أعرف مشكلة اقتصادية واجتماعية، عجز الخبراء العرب عن تقديم حل لها، وأحياناً أكثر من حل وأكثر من بديل، عبر المئات من الندوات والمؤتمرات العلمية التي تعقد على الساحة العربية سنة بعد سنة ، تموج بالمقترحات، والمشاريع والقرارات، حول هموم الوطن وقضايا الإنسان العربي المعاصر ومشكلاته، وتفرز الحلول والبدائل

بهذه المشكلات على مستوى من الموضوعية والنضج والواقعية. إلاَّ أن اللائمة تلقى على عدم أخذ السلطات بهذه التوصيات والنتائج، ولا توظفها لترشيد القرار، والسائد في الوطن العربي حالتين: حالة يسبق فيها البحث العلمي القرار، ولكن لا يؤخذ به كثيراً، وحالة يلحق البحث العلمي بالقرار، بحيث لا يفيد منه، وهي علاقة معكوسة. (عز الدين، ١٩٨٣: ١٢٧)

-وتاسعها: تقدم ردود الأفعال والمبادرات السياسية والجماهيرية والشعبية والانفعالات الثورية على الفكر والمعرفة والثقافة رغم تخلفها عنه في الرؤى والطروحات (العقلانية – النقدية)، والتي شاعت في أوساط مفكري مشرق الوطن العربي ومغربه -، نتاج لأزمة العلاقة ومحدداتها والتي ألقت بظلالها على الفكر العربي المعاصر، وهي أزمة لا يمكن فصلها عن مؤثراتها الذاتية والموضوعية، التي انتهت بالتجارب السياسية، والأجوبة الفكرية معاً، إلى متاهات، أسهم البرنامج الغربي في استمرارها وإعاقة الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، فضلاً عن إعاقة العقل العربي عن تحمله مسؤوليته الفكرية والنقدية. (الجابري، ١٩٩٧: ٣٤٦)

-وعاشرها: تبدل المواقف، وتباين الرؤى بين المفكرين العرب داخل السلطة وخارجها.
فالأحزاب ذات الرؤى الأيديولوجية، أو التي لديها نظرية في الحكم والسياسية = (الإسلامية – الماركسية – الليبرالية – القومية ..الخ) مثلاً، قد تجدها تدافع بحرارة عندما تكون في صفوة المعارضة عن حتمية اختلاف الآراء والتوجهات، من منطلق أن ذلك ضروري، لإثراء الديمقراطية، ولكنها تتراجع عن هذه الطروحات، أو تضرب بها عرض الحائط إذا ظفرت بالسلطة، أو فيما بينها، أو داخل أفرادها، وقد تنكل بالقوى والتيارات التي تختلف معها، إذا تمكنت من ذلك شبيه بما حدث في الماضي مع المعتزلة ومعارضيهم في عهد المأمون والمعتصم. (المنوفي، ١٩٨٥: ٧٠)

ج) من جهة المواقف بين الفكر والسلطة من قضايا تحديث المجتمع العربي: حدد الخطاب الفلسفي العربي المعاصر، أهم القضايا التي يختلف عليها المفكر مع السلطة، سواء قضايا الفكر والثقافة والسياسة، أو القضايا التي ما تزال محل جدل حول تبنيها من عدمه. وتتصل بمبادئ التحديث، ومقومات النهوض بالمشروع النهضوي الحضاري العربي المعاصر، ومنها:

أ) مسألة الديمقراطية وحضورها أو غيابها في الفكر السياسي العربي المعاصر. مثل: مفهومها – ومضمونها وهل تمنح أم تنتزع؟ - وكيفية ممارستها، وعلاقتها بالحرية تلك الحرية التي ليس للفلسفة من موضوع إلا هي، ولا غاية لها إلا التحرر، وهو ما يفتش عنه فكرنا الفلسفي المعاصر، - بحسب (د.حسن حنفي) -. والحرية التي يطرح مضمونها وأهدافها، وجوانبها، وكيفية ممارستها خطابنا الفلسفي، يتسم طرحه لها - بنظر (د . هشام غصيب) - بالتهويل، والعمومية، وعدم تحديد نوع الديمقراطية، وعدم تشخيص إمكانيات المجتمع العربي المعاصر. فضلاً عن المتناقضات الجدلية التي تتخذ ألواناً من الديمقراطية، وتحاول أن تجعلها تتعايش مع أقسى أنواع الاستقلال، والاغتراب والشقاء، كما يتصل هذا الموضوع بالمحاولات المستمرة لإجهاض ما تبقى من الديمقراطية العربية في القرن العشرين، ومطلع القرن الواحد والعشرين، من مثل: تبنى الديمقراطية الشعبية التي تعبر عن شعبية السلطة والحاكم، والتي لم يفسح لها المجال، بسبب ضغط العامل الخارجي، وفرضه البديل في التجربة الديمقراطية التي ترتبط بالليبرالية تدريجياً من جهة، والعولمة المزعومة من جهة أخرى. (الجابري، ١٩٩٧: ٣٥٦-٣٦٤)

ب) استقلال الفكر والثقافة عن السلطة، على الرغم أن القضية ليست في فصل العقل والحقيقة العقلية

والعلمية والفكرية عن السلطة، لكن ما يطرحه أويحاول طرحه الفكر الفلسفي هو: مقاومة كل إرادة للقوة التي ترمي إلى الهيمنة. وإذا كان انعتاق الحقيقة، وتحررها من كل سلطة أمر مستحيل – بنظر البعض – لأن الحقيقة سلطة، فإن الأمل في فصل سلطة الحقيقة عن أشكال الهيمنة الاجتماعية والاقتصادية ، والثقافية، والتي تعمل الحقيقة حالياً في إطارها، حتى لا يلغى العقل، ويتحول النشاط الإنساني الفكري والذهني إلى أسطورة، وتصوف غيبي، وتفكير إيقاني، وتفكير فوقي، تختلط فيه الأيديولوجيا بالنزعة الطائفية والعصبية القبلية والعشائرية، فيعجز عن تصور المستقبل المشرق الذي سوف يكون جزءاً منه. (فوكو، ١٩٨٠: ١٣٦)

ج) حرية الإنسان العربي، بين الحتمية وسلطة القيم والمعايير والقواعد الاجتماعية والسياسية والدينية والتشريعات القانونية. ففي حين يجادل الخطاب الفلسفي العربي عن حتمية الحرية وإقناع السلطة بهذه الحتمية بغية خروج إنساننا من الخوف والإتكالية، التي تشل طاقاته الفاعلة، فإن السلطة تراهن في رفض هذه الفكرة على ضرورة ربطها بالقيم السائدة، والتصورات المهيمنة سياسياً واجتماعياً، بوصفها أداة تحديد علاقة الفرد بالمجتمع والسلطة، وأداة ضرورية لاستقرار المجتمع، لاستمرار السلطة السياسية. ولا تقبل السلطة توافق مبادئ الحرية مع القيم السائدة، وعدم تناقضهما في حقيقتهما ومقاصدهما ، ولم تقتنع أن الحرية ظاهرة صحية ، لترسيخ قيم الديمقراطية ، وإيجاد مناخ صحي للابتكار والإبداع، لأن حتمية البقاء للسلطة واستمرارها – بنظرها – مرهون بمصادرة الأفكار والآراء المخالفة، ولم تسلم بأنها مقياس لمصداقيتها من جهة، وشرط للدخول في عصر التقدم من جهة أخرى. فكانت آثارها متجلية في طروحات الخطاب الفلسفي، والتي تحاول - ربما عبثا -ربط العقل بالحرية، وربطهما بالمصير، والرفض لكثير من المسلمات الكلية المفاهيمية أو الأيديولوجية، والتي لم يتوفر لها المناخ العام أن تمثل سلطة يقودها المثقف ويضغط بهما على السلطة، للتوجه نحو الديمقراطية، والعدالة والمساواة، وحقوق الإنسان، وفق منظورها الإلهي، أو الإنساني، ومن ثم تشيد الكيان الوحدوي على أعمدة وأقواس تمثل الإرادة العامة للشعب العربي. (جعيط، ١٩٨٨: ٧٥-٧٧)

د) عقلنة الخطاب الديني والشريعة الإسلامية ومقاصدها. وهي من أكبر القضايا والجوانب المؤثرة في الخطاب الفلسفي، لأنها تشكل قضية جدلية = (صراعية)، بين الثقافة أو الفكر العقلاني العربي المعاصر من جهة، وبين السلطات التي تمثل مرجعية شرعية، للخطاب الديني من جهة أخرى. من هنا وجد الخطاب العقلاني نفسه أمام مشكلة وأزمة أثرت عليه، من خلال سلسلة التراجعات والاعترافات بالأخطاء السابقة، والتردد كثيراً في إدراجها ضمن طروحاته وانتاجاته. وأن تناول بعضاً من قضاياها، فعلى قدر كبير من التحفظ والاستحياء تنتهي بالغموض في أغلب الأحيان.

ه) وهناك جوانب أخرى، ذات طبيعة جدلية – صراعية – حوارية، بين الفكر والثقافة العقلانية المعاصرة، والقوى والسلطات الاجتماعية المحافظة، من مثل: الحداثة، ومقومات التحديث والإفادة من الفكر العالمي في جوانب المعرفة والعلم والثقافة والتقانة. – سوف نشير إلى بعض منها – في المبحث القادم – ، فضلاً عن موضوعات كبيرة تتصل بالهوية، والقومية، والدولة والوطن، والثقافة، وتباين تصورات المثقفين والمفكرين في كيفية التعامل معها، وتعدد الطروحات المتصلة بها، وتحديد طبيعة العلاقة الجدلية بين مكوناتها من جهة ومكونات الهوية والثقافة العالمية من جهة أخرى. وبعبارة أخرى: جدلية الأصالة والمعاصرة كإحدى

المحاور الأساسية في اهتمام الخطاب الفلسفي العربي المعاصر.

٤- الخاتمة : رؤية للنهوض بمشهد الفكر الفلسفي ودوره في ظل مجتمع المعرفة المعاصر .

٤-١- فيما يخص الفكر الفلسفي العربي الراهن.

- إعادة النظر في النسق المنهجي والمذهبي والنقدي للفكر الفلسفي بما يتفق ووظيفته في نسق المعرفة المعاصرة.

- ديناميكية الفكر الفلسفي مع المشكلات والتحولات الحياتية، والخروج من دائرة الاغتراب الذي يشغل الفكر بالغايات البعيدة هروبا من مواجهة المشكلات والاجابة على التساؤلات الانسانية، وسد أغراض النقص من أجل تجاوزها وفق ما يملكه الفرد والمجتمع من إمكانات.

- تميز النقد الفلسفي بالحركة محل السكون، والصيرورة محل الوجود، والتغير محل الثبات، والنسبية محل الإطلاق، والتسامح أو الانفتاح محل التعصب والإنغلاق .

- استخدام منهج الإستقراء والقياس الاستقرائي العلمي في البحث الفلسفي المعاصر وقضاياه (المنطق والميتافيزيقا والاخلاق) من أجل مواكبة المتغيرات المعرفية والمشاركة في حل مشكلات الانسان العربي وتحدياته اليومية، والاسهام في تحقيق هدف التحول نحو مجتمع المعرفة. بدلا من البقاء رهن التراث الفلسفي ومباحثه القديمة.

- إزالة القطيعة المنهجية والموضوعية بين الفلسفة والعلم في منظومة المعرفة والثقافة العربية المعاصرة، وإقامة صلة تفهم عميقة عميق، بوصف الفلسفة العلم الكلي وفروع العلم الأخرى علوما جزئية، مع الاهتمام بفلسفات العلوم ومنطق ومناهج البحث العلمي في المجالات والتخصصات العلمية الأخرى في الجامعات والكليات والمعاهد العربية.

- تعزيز دور المنهج العلمي في البحث والنقد الفلسفي، ليس بتطبيق خطواته وإجراءاته واصطناع أدواته، بل الالتزام بقيمه التي تحث على الاشتغال به، وتساوق ممارسته، وتلاحق نتائجه، فهي تتبدى في روح المخالفة أو الرفض التي يكشف عنها التصدي للمشكلات، إما بطرحها من جديد وإما بحلها حلا غير مسبوق، شريطة إنكار أي سلطة خارج البحث.

- توسيع نطاق مجال الفكر الفلسفي في نطاق منظومة العلم والمعرفة والثقافة العربية المعاصرة، ليس في نطاق التراث الفكري وتاريخه، بل في نطاق السياسة والايديولوجيا والمعرفة المعاصرة (الهندسة الاجتماعية والتربية والاخلاق ولاقتصاد والبيئة وعلم الأحياء والفيزياء الذرية، والتقانة الحيوية والبيولوجيا الاقتصادية والنظم الخائلية والفكر الاعلامي والهندسة الوراثية وفلسفة التاريخ والحضارة والأنثروبولوجيا وعلم النفس الفكري والثقافي، وعلم الأجناس وتاريخ الأديان و الثقافات الانسانية إلخ) فضلا عن الاتجاه نحو البحث الفلسفي المقارن بين الأفكار والمعتقدات والثقافات والمذاهب والتيارات الفكرية في العالم.

- تشجيع النظم السياسية ومؤسسات التربية والتعليم العالي ومؤسسات البحث العلمي للفلسفة في الوطن العربي تدريسا وتأليفا وبحثا على المستوى الرسمي وغير الرسمي، وتوضيح أهمية الفلسفة ودورها في المجتمع، وعلاقتها بالحضارة الانسانية عبر التاريخ، وتشجيع الالتحاق بأقسام الفلسفة أو توسيع تدريس بعضا

من مقرراتها في المدارس والمعاهد و الأقسام العلمية غير الفلسفية في الكليات والجامعات العربية، وتوفير الكادر التدريسي ودعمه وتوفير الدرجات الوظيفية للمتخرجين في الجهات والمؤسسات الخدمية المناسبة.

- توفير مناخ الحرية الفكرية للفكر الفلسفي بتنوع مذاهبه وتياراته، وخلق علاقة بين المثقفين عموما والفلاسفة خصوصا قائمة على أساس من الحوار وتقبل الاختلاف في الرأي وليس الخلاف من أجل الابداع، ولاسهام الفاعل والتفاعل الثقافي الايجابي فيما بيننا أو مع غيرنا.

- إتاحة النظم السياسية العربية الفرص أمام الفلاسفة والمفكرين العرب لاقامة وتوسيع الجمعيات الفلسفية الوطنية أو القومية، وتشجيع انتظام عقد مؤتمراتهم الفلسفية القطرية والقومية وتسهيل وتمويل عملية الانتقال والتواصل وإقامة أعمال علمية وبحثية مشتركة للتقارب بينهم، والوحدة الفكرية سندا للوحدة الاجتماعية العربية.

- إعادة صياغة العلاقة بين المثقف والسلطة وقيادة الثقافي السياسي أو استقلال الثقافي عن السياسي من أجل إطلاق الطاقات الإبداعية، وتمكن الفكر والثقافة المتحررة من صياغة المشروع النهضوي العربي المنشود.

٢-٤- فيما يخص رؤية الفكر الفلسفي للتحول العربي نحو مجتمع المعرفة المعاصر .

- الاهتمام بالانسان العربي وقضاياه وهمومه الحياتية، بوصفه الأساس في التنمية الشاملة في مجتمع المعرفة وسيلة وهدفاً، بدأً بإشباع الحاجات البيولوجية، وانتهاء بالحاجات المعرفية والفكرية والروحية.

- إطلاق الحريات العامة (الرأي والتعبير والتنظيم والمعرفة) وضمانها بالحكم الصالح أو الرشيد.

- نشر التعليم بصورة كاملة ومجانيته والتركيز على التعليم النوعي والمستمر والتعليم في الطفولة المبكرة.

- تعميم التعليم الأساسي وإلزاميته ومد زمنه إلى عشر سنوات على الأقل، مع نسق دائم لتعليم الكبار.

- العناية الخاصة بالتعليم العالي وحكمه وإدارته، وإصلاح بنيته ونشره كما ونوعا.

- توطين العلم والتكنولوجيا وبناء القدرات الذاتية في البحث والتطوير التقاني في العالم العربي وتظيفها في جميع الأنشطة المجتمعية.

- التحول الحثيث إلى نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية، واللحاق في عصر المعلوماتية.

- تأسيس نموذج معرفي عربي عام أصيل منفتح ومستنير، يحرر التراث من جموده ويتفاعل مع العناصر الإيجابية للمعاصرة والحداثة.

- إثراء التنوع الثقافي داخل الأمة ودعمه، والانفتاح العقلاني الإيجابي على الثقافات الانسانية الأخرى.

- النهوض باللغة العربية وحفز التعريب والترجمة من وإلى اللغات الأخرى، عبر مراكز متخصصة تنتشر في التجمعات الجغرافية العربية، وفتح فروع لها في كل قطر عربي على حدة لمواكبة متغيرات العلم والمعرفة المعاصرة باللغات الأخرى، وإيصال رسالتنا الإسلامية الانسانية إلى الآخرين، وإزالة المفاهيم الخاطئة عنها.

- إصلاح الخطاب الفكري الإسلامي وعقلنته بما يتفق وأهداف ووسائل الاسلام الصحيحة في قضايا الجهاد،

والعلاقة بين المسلمين وغيرهم، واحترام التنوع المذهبي – الفقهي – الفكري، وحق الاجتهاد، والتقليد الواعي، ورفض التطرف والغلو والعصبية، واتباع منهج الاعتدال والوسطية في حياة الانسان المسلم وسلوكه الديني والدنيوي.

- تحفيز الفكر الساسي والنظم الساسية والاجتماعية والثقافية والتربوية العربية على تبني ثقافة الوحدة العربية في ممارستها النظرية والعملية (فكراً وسلوكاً) وتعزيز ودعم مقومات الوحدة العربية من خلال المشاريع العربية المشتركة في المجالات المجتمعية المختلفة، بوصفها وسيلة أمتنا للدخول في مجتمع المعرفة المعاصر، ودعم موقف أمتنا وتعزيز دورها الفاعل في ظل التكتلات الدولية التي يشهدها العالم اليوم.

هوامش ومراجع البحث :

١) أنظر: تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٣م ،برنامج الأمم المتحدة الانمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، عمان، ص ٣٦-٤٢ . وقارن: مقدمة مطوية المؤتمر العلمي الأول، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس مسقط، ٢٠٠٧م ،ص ١.

٢) بتصرف من: عثمان بن طالب، السلطة والمثقف والمجتمع، (بحث) مجلة الثقافة الجديدة ، ط وزارة الإعلام والثقافة، صنعاء، العدد (٦)، ١٩٩١م ، ص٧٠.

٣) د . سلامة حجازي، نحو مشروع ثقافي عربي، (بحث) مجلة الثقافة الجديدة، مرجع سابق، ص٥٦،٥٥.

٤) المرجع السابق، ص . ص ٥٦ –٥٩، بتصرف.

٥) د . غانم الهنا، من أيديولوجية السلطة إلى الدولة، بحث مجلة اليمن الجديد، صنعاء، العدد(٦) يونيو، ١٩٨٨م، ص.ص. ١٣،١٩، ٢٦.

٦) غرامشي، (مختارات) جمع: (كارلوساليناري، وماريوسينيلا) ترجمة: تحسين الشيخ، ط١ دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٥م، ص٢٠٦.

٧) د. عبد اللّه العروي، ثقافتنا في ضوء التاريخ، ط١ دار التنوير، بيروت، ب . ت ، ص١٧٢، وقارن:ناجي علوش، المثقف العربي والنضال القومي، مجلة الوحدة، ص٦٠، نقلاً عن د . نهى حجازي، بين نص السلطة وسلطة النص، مجلة دراسات يمنية، صنعاء، ع(٣٧)، ١٩٨٩م، ص٢٨٢.

٨) د. نهى حجازي، المرجع السابق، ص ٢٨٢ ، ٢٨٣.

٩) د. هشام جعيط، ضمن لقاءات فكرية، مجلة الإكليل، ط وزارة الإعلام والثقافة، صنعاء، العدد(٣،٤)، ١٩٨٨م، ص.ص ١٧٣ –١٨٢.

١٠) عن (د. خلدون النقيب) ضمن تعقيبه على (العولمة في التاريخ) ضمن (العرب والعولمة)، ط٣ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠م، ص٤٤٨، ٤٤٩.

١١) د. إبراهيم سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربي (ندوة) ط٣ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،

١٩٨٥م ، ص٢٤-٢٦، ص٦١.

١٢) المرجع السابق، ص. ص، ١٣٧-١٤١.

١٣) انظر: د . يوسف نور عوض، نقد العقل المتخلف، ط١ دار العلم ،بيروت، ١٩٨٥م، ص.ص ٩–١٢.

١٤) انطون زحلان، نقل الحساب إلى الألفية الجديدة، مجلة المستقبل العربي، عدد (٢٥٤)،٢٠٠٠م، ص.ص ١٤-٢٨. وقارن: لسترر، وبراون، تحليل الشرك الديموجرافي، عرض: أبو المجد حركة مجلة عالم الفكر، العدد (٤) مج (٢٠)، ١٩٩٠م، ص٢٢٥.

١٥) د. محمد عابد الجابري، المشروع النهضوي العربي، مرجع سابق، ص ١٦١. وقارن: محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، ط١ مركز الأهرام، القاهرة، ١٩٩٢م، ص. ص. ١٨١-١٩٥.

١٦) بتصرف من: لستر ر ، وبراون، الشرك الديموجرافي، مرجع سابق ص٢٢٦، ٢٣١.

١٧) د . محمد الأطرش، العرب والعولمة! ما الحل؟، ضمن: العرب والعولمة، ط٣ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٠م، ص٤٣٠-٤٣٣. وقارن تقرير التنمية الانسانية العربية ٢٠٠٣م، ص.ص ١٣١-١٣٨.

١٨) أنظر: تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٣م، ص.ص ١٤٥- ١٥٤. وقارن: عدنان حافظ جابر، العقلانية والديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، مرجع سابق، ص١٣٣،١٣٢.

١٩) بتصرف من المرجع السابق، ص١٣٣-١٣٦. وقارن: د. أسامة عبد الرحمن، المأزق العربي، ص١٧.

٢٠) د . محمد المحمودي، النظام الإعلام الجديد، ص٣٣٦.

٢١) بتصرف من د. محمد عابد الجابري، المشروع النهضوي، ص١٦١.

٢٢) د.حسن حنفي ، الكيان الصهيوني والمسألة اليهودية م/ العربي، الكويت، ع/٤٨٦/ ١٩٩٩م، ص٣٣.

٢٣) د. عزيز العظمة، العلمانية من منظور مختلف، ص ٢٦٨.

٢٤) د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، ص٧١ وما بعدها.

٢٥) د. محمد عمارة، التراث والمستقبل، مرجع سابق، ص٢٧٨-٢٨٠.

٢٦) د. أسامة عبد الرحمن، المأزق العربي الراهن، ص١٧ ، ٢٨. وقارن: د. محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، ط١ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧م، ص٣٠، ٣١.

٢٧) د. حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠م، ص ١٠٩-١١٧، ص٦٠ بالطبعة القديمة.

٢٨) المرجع السابق، الطبعة القديمة، ص٤٤٧، ٤٤٨. وقارن: المراجع رقم ٢٠١، ٢٠٧.

٢٩) انظر: د. مصطفى حجازي، التفكير الإبتكاري، (بحث) مجلة الفكر العربي، ط معهد الإنماء العربي، بيروت، ع (٢١) لسنة ١٩٨١م. ص ٣٧٩-٣٨١. وقارن: ما سبق: روجيه جارودي، الأصوليات المعاصرة، ط وترجمة دار عام ألفين، باريس، ١٩٩٢م، ص١١وما بعدها.

٣٠) د. أحمد سعيدان، العلوم الطبيعية والإنسانية، مرجع سابق، ص٢٥. وقارن د. يوسف نور عوض، نقد العقل المتخلف، مرجع سابق، ص١١ ، ١٢.

٣١) د. مصطفى حجازي، المرجع السابق، ص ٣٨٣.

٣٢) د. علي أسعد وطفة، بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي، ط٢ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠م ، ص ٢١٨، ٢١٩.

٣٣) د . محمد عمارة، التراث والمستقبل، ص ٣٢٧-٣٣٠.

٣٤) د . عبدالله الفلاحي، واقع البحث العلمي في العلوم الإنسانية (ضمن ندوة) واقع البحث العلمي في اليمن، صحيفة الجامعة، جامعة تعز، عدد (٢٠،٢١) كانون ثاني، ٢٠٠١م، ص٨،٩.

٣٥) انطون زحلان، العرب وتحديات العلم والتقانة، عرض: (محمد المراياتي) مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٥٤)، ٤/٢٠٠٠م، ص.ص ١٤٥،١٤٤.

٣٦) يشير التقرير إلى التقدم البطيء والنسبي لمنظومة اكتساب المعرفة ومدى كفايتها في البلدان العربية، بين ٢٨-٤١٪ والمتمثلة في (حرية اكتساب المعرفة، واشباع الحق في المعرفة، وكفاية مجالات المعرفة، وخدمة اكتساب المعرفة، ومتابعة مختلف تطور المعرفة في العالم، وانعكاس التنوع الثقافي للمجتمع في اكتساب المعرفة، والتحسن في مجالات المعرفة في العشر سنوات الأخيرة) والحال نفسه في حصة الفرد وإسهام الوطن العربي في التقانة وتكنولوجيا المعلوماتية المختلفة ملكية وبرمجة وتوظيف واستخدام وتعليم وتسهيل اقتناء بين أفراد المجتمع ومؤسسات التربية والتعليم والبحث العلمي. انظر تقرير التنمية السابق، ص ٥٥-٦٥، وص ٨٨-٩٥ للمزيد من التفاصيل، وقارن: انطون زحلان، نقل الحساب إلى الألفية الجديدة، ص١٤-٢٤.

٣٧) بتصرف من د. محمد عمارة، التراث، ص٣٤٠، ٣٤١.

٣٨) انظر: د. علي الجابري، العقل العربي بين قرنين، مجلة الآداب، بغداد، ع(٤٢)، ١٩٩٧م، ص١١٩.

٣٩) أيضاً، ص١١٩ ، ١٢٠.

٤٠) حسن محمد طوالبة، الحركات المتطرفة في المجتمع العربي، (بحث) مجلة دراسات اجتماعية، بغداد، العدد (٥) لسنة ٢٠٠٠م، ص٢١،٢٠. ود. محمد عابد الجابري، قضايا الفكر المعاصر، ص٣١،٣٠.

٤١) د . سعدون حمادي، معوقات التفكير في النهضة العربية، ضمن: قضايا إشكالية، ص١١-٢٦.

٤٢) أنظر: تقرير التنمية الانسانية العربية، مرجع سابق، ص.ص ١١١- ١٢٨. وقارن: د. محمد عابد الجابري، المشروع النهضوي، مرجع سابق، ص١٦١.

٤٣) د. نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلوماتية، ط عالم المعرفة، عدد (٢٦٥)، ٢٠٠١م، ص٦١.

٤٤) د. أسامة عبد الرحمن، المأزق العربي الراهن، ص٦٦.

٤٥) د. عبد الستار الراوي، العقل العربي المعاصر، ضمن مكانة العقل في الفكر العربي، ص٢٩٧،٢٩٦.

٤٦) د. محمد عابد الجابري، المشروع النهضوي العربي، مرجع سابق، ص١١-١٥.

٤٧) د. أحمد سعيدان، العلوم الطبيعية والإنسانية، (بحث) مجلة عالم الفكر، مرجع سابق، ص٢١.

٤٨) د. الجابري، المصدر السابق، ص٩-١١، ص٣٤ ، ٣٥.

٤٩) انظر: جسن حنفي، الكيان الصهيوني والمسألة اليهودية، م/ العربي، ع(٤٨٦) ١٩٩٩م، ص٣٣،٣٢.

٥٠) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، ص١٦٠، ص ١٨١-١٩٥.

٥١) د. محمد عابد الجابري، المصدر السابق، ص١٨١،١٨٠.

٥٢) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، ص١٦٠، ص١٨١-١٩٥.

٥٣) د . انطون زحلان، نقل الحساب إلى الألفية الجديدة، ص ١٤-٢٦.

٥٤) أيضاً، ص ٢٦.

٥٥) باول أ . كونتير، نزال بين توجهات العولمة، تر: شهدت العالم، م/ الثقافة العالمية، الكويت، العدد (١٠٢)، سبتمبر ٢٠٠٠م، ص.ص ١٩-٢٠.

٥٦) انظر للمزيد من التفاصيل، روجيه جاوري، العولمة المزعومة، ص.ص١٥-٤٨. مثلاً.

٥٧) بحثنا: مظاهر اختراق العولمة للهوية، الباحث الجامعي جامعة إب، ع(٨)، ٢٠٠٤م، ص ٢١٠- ٢٤٥.

٥٨) راجع للمزيد من التفاصيل، انطون، زحلان، المصدر السابق، ص.ص، ١٤-٢٢.

٥٩) محمد المحمودي، النظام الإعلامي الجديد، ص٣٣٣.

٦٠)روجيه جارودي، العولمة المزعومة، مصدر سابق، ص٤٧-٥٤ ٦.

٦١) للمزيد، انظر: بحثنا: علاقة العولمة المعلوماتية بالهوية والثقافة العربية ضمن حضارة الأمة وتحدي المعلوماتية، ط جامعة الزرقاء، الأردن، ٢٠٠٦م ، ود. نوري الموسوي، دراسات في قضايا المستقبل العربي، ط بيت الحكمة، بغداد ، ٢٠٠٠م، ص٤٢.

٦٢) أنظر: اليمن، تقريرالتنمية البشرية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، صنعاء، ٢٠٠٤م، ص ٢٥- ٦٣.

٦٣) تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٣م، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، المكتب الإقليمي للدول العربية، عمان، ٢٠٠٣م ، ص٧٤-٧٦.

٦٤) تقرير التنمية الإنسانية العربية السابق، ص ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧.

٦٥) أيضاً التقرير السابق، ص .ص ٤٣- ٤٥.

٦٦) انظر: د. حسن حنفي، الصراع بين الكليات الجامعية عند كانط، (بحث) مجلة الفكر العربي، ط مركز الإنماء العربي، بيروت – ليبيا، العدد: (٢٠)، ١٩٨١م، ص٢٤٩-٢٥١.

٦٧) د. محمد الشيخ، المثقف والسلطة في الفكر الفرنسي، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩١م، ص.ص١٤- ٣٢.

٦٨) انظر: د. محمد عمارة، التراث والمستقبل، ص ٢٧٤، ٢٧٥.

٦٩) د. محمد الشيخ، وياسر الطائري، مقاربات في الحداثة، ص١٨٤.

٧٠) بتصرف من د. محمد قطب، مذاهب فكرية معاصرة، ط ٨، دار الشروق، القاهرة – بيروت، ١٩٩٣م، ص٧٤، وما بعدها.

٧١) د . عبد الأمير الأعسم، مقدمة في عقلانية الخطاب الفلسفي العربي المعاصر، مجلة بيت الحكمة، بغداد، العدد (٣٨)، ١٩٩٩م، ص ١٧، ١٨.

٧٢) د. فؤاد زكريا، التفكير العلمي، مرجع سابق، ص١١٧.

٧٣) أيضاً، ص.ص ٨١ –٩٢.

٧٤) د. فتحي التريكي، الفلسفة الشريدة، ط١ م/ الإنماء القومي، بيروت، ب . ت، ص ٥٦ –٥٩.

٧٥) بتصرف من: د. عزيز العظمة، العلمانية من منظور مختلف، ص٢٦٨.

٧٦) عن د. مصطفى التير الود المفقود بين الباحث وصانع القرار ، م /دراسات يمنية، ص . ٢٧٢-٢٧٧.

٧٧) أيضاً، المرجع السابق، ص ٢٧٤، ٢٧٦.

٧٨) أمين عز الدين، هل يتمرد الخبراء العرب، مجلة المستقبل العربي، العدد (٥٧) لسنة ١٩٨٣م، ص١٢٧. وقارن: د. مصطفى التير، المرجع السابق، ص٢٧٢.

٧٩) د. علي حسين الجابري، إشكالية الحرية في الفكر العربي بين أزمة الديمقراطية، وغياب العقلانية، ضمن مكانة العقل العربي، مرجع سابق، ص ٣٤٦.

٨٠) د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية، م/ المستقبل العربي، ع/٨٠ / ١٩٨٥م، ص٧٠.

٨١) انظر: د. علي حسين الجابري، المرجع السابق، ص٣٥٦ -٣٦٤.

٨٢) بتصرف من: ميشال فوكو، الحقيقة والسلطة، (حوار) من مجلة الفكر العربي المعاصر، بيروت، العدد(١)، لسنة ١٩٨٠م، ص١٣٦. وقارن: د. نهى حجازي، مرجع سابق، ص٢٨٤، وص ٢٨٥-٢٨٧، وص٣٠٣.

٨٣) راجح: د. هشام جعيط، دور السلطة ودور المثقف، عن د. عثمان طالب، السلطة والمثقف والمجتمع، مجلة الثقافة الجديدة، مرجع سابق، ص.ص ٧٥-٧٧، وقارن: محمد بن صالح، دور المثقف العربي والمتغيرات الراهنة، مجلة الثقافة الجديدة، صنعاء، العدد (٦) لسنة ١٩٩١م، ص١٠٥، ود. عزيز العظمة، العلمانية من منظور مختلف، مرجع سابق، ص٢٦٨ والذي يرى أن السلطات في أقطارنا العربية تضع نفسها فوق الحرية والديمقراطية، والحرية هبتها الكريمة للشعب وللأحزاب أو للمنظمات العلمية والفكرية، وتنسى أن هذا حق عام ينتزع منها انتزاعاً إما بفعل الضغط الداخلي، أو هروباً من الضغوط الخارجية التي تمارسها القوى والمنظمات الدولية، تلوح عليها بلائحة حقوق الإنسان من حين لآخر.